الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز واكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الجزائر –ميلة-)

إعداد الطالبتين
بوالطواطو فيروز

المشرف
د. بوطلاعة محمد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

Ramstarab.com

كلمة شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس

لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه

فإن لم تستطيعوا فادعوا له."

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل: نحمد الله عز وجل

ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بوطلاعة محمد رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من المولى عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي أنار طريقي وكان لي خير عون أهدي هذا العمل المتواضع

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي أشواك الطريق ورسمت المستقبل

بخطوط من الأمل والثقة إلى الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان، إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة، إلى أبي نور حياتي يوسف أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود و زهرتي

إلى أمي الغالي فاطمة الزهراء

إلى من ترعرعت معهم وبينهم إخوتي: عبد الستار فوزي امين رندة عايدة كنزة أمال امينة

إلى كل أفراد عائلتي بوالطواطو و بن هودة

إلى كل كتاكيت العائلة، سهيل محمد، يونس، ادم، جواد، ايلا، سند ...

إلى صديقاتي الغاليات رميساء اكرام فيروز رانية دلال اميرة..

وكل من ساهموا في اعانتي من قريب و صغير

ملخص الدراسة:

هدفت هده الدراسة الي التعرف على مدي مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في الجزائر)

و من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءته لطبيعة الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الاولية و الثانوية، و تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات و توزيعها على افراد عينة الدراسة بشكل عشوائي في المصارف التجارية في الجزائر التي لها فروع في القطاع الجزائر المكونة من الفئات ذات العلاقة و هم العاملين في المجال الحوكمة و اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية و منهم (مدير فرع مدير دائرة رئيس القسم مراقب و المدقق داخلي)و كدلك عينة من مفتشي سلطة النقد الجزائرية

وقد وصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها: يساهم تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية، حيث كانت نسبة هدا المحور الأعلي من بين جمع المحور بسبب تعرض المصارف لدراجة عالية جدا من المخاطر، كما يساهم تطبيق مبدا نطام المكافآت و التعويضات في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية. حيث كانت نسبة هدا المحور الأقل من بين جميع المحاور و السبب ان منح المكافاءات و التعويضات من اختصاص الإدارة العليا للمصارف و تمنح في الغالب لهم، لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوي بين المتوسطات استجابات المبحوثين حول مدي مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية تعزي للبينات الشخصية

وقد خلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة قيام مجلس الادارة بوضع نظام واضح للمكافاءات و التعويضات و ان تقوم الادارة التنفيذية بتطبيقه و مراجعته بشكل ضروري للمساهمة في تجنب مخاطر الغش و التلاعب بالتقارير المالية. السماح لأصحاب المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم و اتجاه التصرفات غير قانونية من قبل العاملين في المصارف بما يؤدي الي المساس بحقوقهم. وتزويدهم بالتقارير المالية التي يحتاجونها وضع قوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الغش و التلاعب المالي و الاداري و المتلاعبين بأموال المساهمين و اعتبار جريمة الغش و التلاعب من الجرائم المخلة بالأخلاق.

Abstract

This study aims at identifying the extent of applying principles of governance in enhancing the ability to detect fraud and falsification in financial reports. This study has been applied to the commercial banks in Palestine. To achieve the objectives of the study ، the researcher has used the descriptive analytical approach as it fits the nature of the study through data collection form primary and secondary sources. A questionnaire has been designed as a tool for data collection ، and it was distributed randomly to the sample of the study in the commercial banks in Palestine that have branches in the Gaza Strip. The sample of the study comprises persons who work in the field of governance and detecting fraud and falsification in financial reports ، e.g. a branch director ، a section director ، a head of department ، a monitor ، and internal auditors. Also ، a sample from the auditors of the Palestinian Monetary Fund was included. The number of distributed questionnaires was 81 of which 65 ones were returned back ، i.e. 80.24 per cent. SPSS has been used to analyze data and test the hypotheses. The study has reached the following findings: - Application of risk management principle contributes to enhancing the ability to detect fraud and falsification in financial reports. This factor got the highest average as banks face a great deal of risk. - Application of rewards and remuneration principle contributes to enhancing the ability to detect fraud and falsification in financial reports. This factor got the lowest average as giving rewards and remunerations is the responsibility of higher administration of banks ، and these rewards and remunerations are usually granted to those in the higher administration. - There are no statistical differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of responses regarding the extent of contribution of applying governance principles to enhance the ability to detect fraud and falsification in financial reports attributed to personal details. The study has reached some recommendations: - It is necessary that the administration approve clear regulations for granting rewards and remunerations. The executive administration should apply and review it regularly to contribute to avoidance of fraud and falsification in financial reports. - Stakeholders should freely contact the administration to express their fear regarding illegal behaviors by workers in banks so that their rights would not be breached. They should be provided with regular reports that they need. - New regulations should be enacted to impose strict penalties against those who deceive and falsify financially and administratively and who manipulate the funds of shareholders. This should be considered as immoral crime

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I-II-III
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	IV
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات و البنوك	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	07
المطلب الأول: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات	07
المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	08
المطلب الثالث: الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	10
المبحث الثاني: اساسيات حول حوكمة الشركات	11
المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات	11
المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات	12
المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات	14
المبحث الثالث: ماهية الحوكمة البنوك	15
المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك و الفاعلين فيها	15
المطلب الثاني: محددات تنفيذ الحوكمة في البنوك	16
المطلب الثالث: دوافع تطبيق الحوكمة في البنوك	16
المبحث الرابع: مدخل للحوكمة في القطاع المعرفي	19
المطلب الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الحوكمة في القطاع المعرفي	19
المطلب الثاني: ارساء و تعزيز الحوكمة في الجهاز المعرفي	20
المطلب الثالث: دور الحوكمة في القطاع المصرفي	21

خلاصة	23
الفصل الثاني:اكتشاف الغش و التلاعب في التقارير المالية	
تمهيد	25
المبحث الأول: الاطار النظري للغش والتلاعب	26
المطلب الأول: مفهوم الغش والتلاعب	26
المطلب الثاني: أنواع الغش والتلاعب	30
المطلب الثالث: مجالات ارتكاب الغش والتلاعب و طرق تصحيحها	32
المبحث الثاني: الغش و التلاعب في التقارير المالية	34
المطلب الأول: المقصود بالقوائم المالية و أنواعها	34
المطلب الثاني: اثر الغش والتلاعب على دلالة القوائم المالية	40
المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية	43
المبحث الثالث: حالات الغش والتلاعب في التقارير المالية	47
المطلب الأول: حالات الغش و التلاعب في النفقات	47
المطلب الثاني: حالات الغش والتلاعب في الرواتب والاجور	48
المطلب الثالث: اجراءات اكتشاف الغش و التلاعب في النفقات و الرواتب	49
خلاصة	51
الفصل الثالث –تطبيقي –:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	53
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (مجمع الاستغلال الجهوي بميلة)	54
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	54
المطلب الثاني: محطات مهمة في تاريخ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وخدماته	55
المطلب الثالث: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–	59
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	60
المبحث الثاني: تصميم الدراسة الميدانية	62
المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة	63
المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة	64

المطلب الثالث: أساليب المعاجلة الاحصائية لاستبيان الدراسة	67
المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات	69
المطلب الأول: النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة	69
المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين	73
المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بتطورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدأ انظمة التدقيق	74
المطلب الرابع: النتائج المتعلقة بتطورات المبحوثين لمساهمة مبدا الافصاح والشفافية	75
المطلب الخامس: النتائج المتعلقة بتطورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدأ إدارة المخاطر	77
المطلب السادس: النتائج المتعلقة بتطورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا الافصاح والشفافية	79
المبحث الثالث: استجابات و توصيات الدراسة	81
المطلب الأول: استنتاجات الدراسة	82
المطلب الثاني: التوصيات	83
خاتمة	85
المراجع	88

فهرس المحتويات

اسم الجدول	الصفحة
جدول 01: ملخص نتائج أحدث الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على قدرة المدقق اكتشاف الغش	27
جدول 02: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	61
جدول 03: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور الأول	65
جدول 04: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور الثاني	65
جدول 05: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور الثالث	65
جدول 06: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور الرابع	66
جدول 07: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور الخامس	66
جدول 08: معاملات ارتباط كاندل لعبارات المحور السادس	66
جدول 09: توزيع عينة الدراسة وفق متغيرات الجنس	71
جدول 10: توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	71
جدول 11: توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	72
جدول 12: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	72
جدول 13: توزيع عينة الدراسة وفق متغير مدة العمل	73
جدول 4: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الأول	73
جدول 15: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الثاني	75
جدول 16: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الثالث	76
جدول 17: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الرابع	78
جدول 18: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الخامس	80
جدول 19: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور السادس	82

قائمة الأشكال

اسم الشكل	الصفحة
شكل 01: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	62

المقدمة

تتناول هده المذكرة موضع مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية حيث يعد الغش و التلاعب بالتقارير المالية من الظواهر السلبية التي توثر بشكل كبير على المؤسسات و الشركات، وتضعف ثقة المستثمرين و الجمهور في النظام المالي.

تتعد اشكال الغش و التلاعب بالتقارير المالية بداء من تضخيم الارباح و التلاعب الارقام المالية وصولا الي اخفاء الديون و التزوير في البيانات المالية، و في محاولة للتصدي لهده الممارسات الضارة. كما ظهرت مبادئ الحوكمة كأداة فعالة لتعزيز الشفافية و المسالة و النزهة في بيئة الاعمال تستهدف مبادئ الحوكمة تحقيق تنظيم و توجيه فعال للشركات و المؤسسات، من خلال تحديد دور المسؤولين التنفيذيين و اعضاء مجلس الادارة ووجباتهم و مسؤولياتهم تجاه جميع اطراف الشركة. تعتبر مبادئ الحوكمة اداة قوية في تعزيز النزاهة و الشفافية و تعمل على تطوير هياكل المسالة و اجراءات التدقيق الداخلي و الخارجي.

يهدف هذا البحث إلى اكتشاف كيفية مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية، سيتم تحليل التأثير الدي يمكن ان تحققه مبادئ الحوكمة في تحسين نطام المراقبة الداخلية و تعزيز دور مراقبي الحسابات و الجهات المختصة في اكتشاف عن الممارسات غير قانونية بالإضافة الي دلك سيتم استعراض امثلة علمية و دراسات حالة لشركات و مؤسسات نجحت في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بفصل تطبيق مبادئ الحوكمة. سنقوم ايضا بتحليل التحديات التي تواجه تنفيد مبادئ الحوكمة و كيف يمكن التغلب عليها لتعزيز فعالية النظام المالي و المالية.

ستتبع هده المذكرة منهجا بحثيا شاملا يعتمد على مراجعة الادبيات و البيانات المتاحة، الي جانب تحليل دراسات سابقة و توجيهات المنظمات الدولية في المجال الحوكمة المؤسسية و المالية. سيتم الاعتماد على نتائج البحث و الدراسات السابقة لتوجيه توصيات علمية لتعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة.

سيكون هدفنا الاساسي هو توضيح الروابط القوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة و اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية و تقديم اطار مفهومي و علمي للمساهمة المحتملة لمبادئ الحوكمة في معالجة هده المسالة الحيوية.

أولا: إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث من خلال التساؤل الآتي: **إلي أي مدي يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة وفق القوائم المالية للرقابة البنكية في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك الجزائرية؟**

ومن خلال المشكلة الرئيسية للبحث يسعي هذا البحث إلي الإجابة علي التساؤلات الآتية:

1-هل يساهم تطبيق مبدا عضوية و هيكل مجلس الادارة و مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية؟

2-هل يساهم تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية و مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية ؟

3-هل يساهم تطبيق مبدا نظام المكافآت و التعويضات و مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية

4-هل يساهم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح و مبدا اخلاقيات و سلوك العمل في تعزيز الغش و التلاعب بالتقارير المالية؟

ثانيا: **فرضيات الدراسة** .

1-توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتطبيق مبدأ عضوية، مبدأ نظام المكافآت و التعويضات و مبدأ دور حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية.

2-توجد علاقة ذات دلالة احصائية تطبق مبدا الافصاح و الشفافية و مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية.

3-توجد علاقة ذات دلالة احصائية تطبيق مبدا نظام المكافآت و التعويضات و مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية.

4-توجد علاقة ذات دلالة تطبيق مبدأ دور لأصحاب المصالح ومبدأ أخلاقيات وسلوك العمل في تعزيز الغش و التلاعب بالتقرير المالية.

ثالثا: **اهداف الدراسة.**

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الاهداف الاتية:

1-الوقوف على دور حوكمة الشركات و حوكمة البنوك وعلاقتها مع الاطراف ذات العلاقة.

2- تحليل مبادئ حوكمة الشركات و حوكمة البنوك ومعرفة مدى التزام المصارف التجارية في الجزائر لهذه المبادئ.

3- التعرف على دور الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير، المالية وتحسين درجة الافصاح والشفافية بالتقارير المالية للمصارف.

4- تقديم بعض المقترحات بشان البحوث المستقبلية في بيئة الحوكمة واكتشاف الغش و التلاعب وجودة التقارير المالية للمصارف الجزائرية.

رابعا: **اهمية الدراسة.**

تكمن اهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الاهمية، وهي مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية وتستمد اهميتها في:

-الدراسة العلمية في حقيقة الربط بين مبادئ حوكمة الشركات والبنوك و كشف الغش و التلاعب في التقارير المالية

- امتداد لدراسات التي اجريت في نطاق الحوكمة و نطاقها لكشف الاحتيال و التلاعب في التقارير المالية على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة

-تتمثل اهميته العلمية في مساعدة الفئات المختلفة مثل المساهمين و اصحاب المصلحة و المحللين الماليين و مفتشو سلطة النقد الجزائرية و المدققون الداخليون و الخارجيون و لجان المراجعة و فئات المجتمع الاخرى

-من خلال الاهمية العلمية و العملية لهده الدراسة يؤدي ذالك الى اعداد المعرض، وشفافية التقارير المالية و زيادة الثقة في التقارير، مما يساعد على جدب الاستثمار المحلي والاجنبي وتقليل تكلفة التمويل وضمان المستثمرين على عائد مغري على استثمارتهم وكذلك تجنب الازمات المالية.

خامسا: **أسباب اختيار الموضوع**

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

1-لميول الشخصي للبحث و المعالجة العلمية لهدا النوع من المواضيع.

2-قلة الدراسات في مجال الحوكمة الشركات والبنوك.

3_قلة الدراسات في مجال الحوكمة الالكترونية.

4_يدخل البحث ضمن صميم التخصص.

سادسا: المنهج المستخدم

بالنظر الى نوع البحث و الاشكالية و الطريقة التي تنتهج في دراسة المشكلة، فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، فهذا ما فرضته طبيعة البحث محل الدراسة لاننا بصدد جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المتعلقة بالموضوع، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط، بل تم الاعتماد على اعداد استبيان لمعرفة وجهات نظر الفئات دات العلاقة وهم العاملين في مجال الحوكمة واكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية لدراسة على المصارف التجارية في الجزائر.

سابعا: المخطط الافتراضي للدراسة

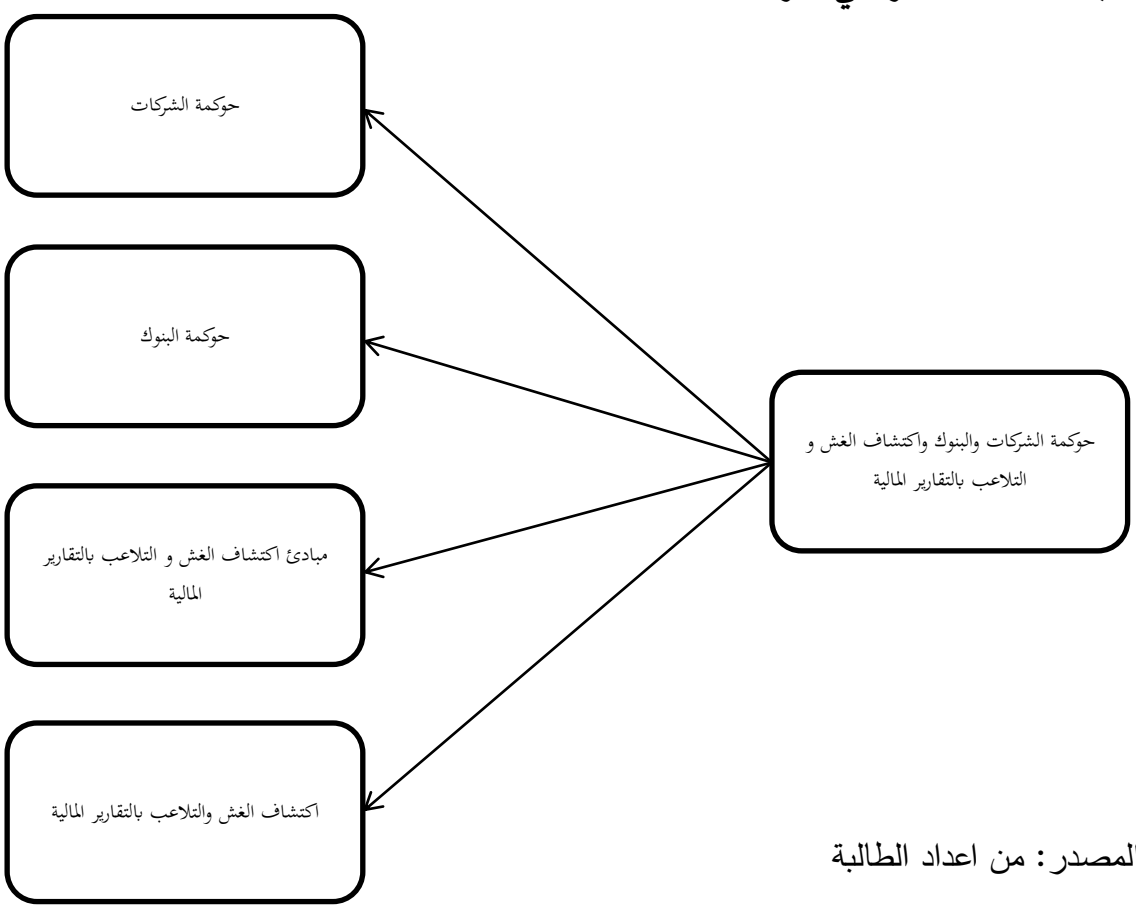

المصدر: من اعداد الطالبة

الفصل الأول

تمهيد

أصبحت قضية حوكمة الشركات على جدول اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية اثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة بعد انهيارات المالية التي حدثت في العديد من دول جنوب شرق أسيا وأمريكا الجنوبية، والتحول إلى نظام السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادية والخصخصة بعدد من دول شرق أوربا، وتعتبر الحوكمة من أهم الموضوعات المطروحة حاليا والأكثر حيوية على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تزايدت أهميتها مع زيادة المنافسة بين المؤسسات والاضطراب في تطبيق العولمة فهي تدعم الشفافية والإفصاح.

كما يعتبر موضوع حوكمة البنوك من المواضيع الهامة والمهمة حيث حازت قضية الحوكمة أو الحكم الجيد على قدر كبير من الاهتمام وعناية السلطات الإشرافية، كما تحتل أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول، فالحوكمة عمل مهم يجب تطبيقه بطريقة صحيحة من اجل تحقيق أهداف ومواجهة مختلف التحديات ونتحدث في المبحث الاول ماهية حوكمة الشركات والمبحث الثاني على اساسيات حوكمة الشركات اما المبحث الثالث الاطار النظري لحوكمة البنوك والمبحث الرابع مدخل للحوكمة في القطاع المصرفي.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات، وخاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى إبراز مدى أهمية الحوكمة على العديد من النواحي الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات.

أولا: مفهوم حوكمة الشركات:

التعريف الأول: يعرفها تقرير cadbury 1992، حوكمة الشركات كما يلي: يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة الشركات، وهكذا فان الفعالية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات.

وتواصل cadbury في توثيق بسيط وحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة، فعملية الحوكمة كما يلي حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب[1].

التعريف الثاني: حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OPCD: تعرف الحوكمة بأنها النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة، بين مجلس الإدارة والمدرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى [2].

التعريف الثالث: تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC: الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[3].

ومن هنا يمكن القول أن الحوكمة هي نظام تستخدمه الشركة للإشراف والرقابة على عملياتها، وكذا توزيع المهام والواجبات على القائمين بإدارة الشركة، بما يضمن الحفاظ على حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة

[1] طارق عبد العال، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015، ص9.

[2] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا-**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص80.

[3] محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-دراسة مقارنة-**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص309.

بالشركة من حملة أسهم وسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم وبالتالي الحفاظ على قيمة الشركة.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

الحوكمة الشركات عدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات، أصحاب المصلحة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد[1].

المطلب الثاني :مبادئ حوكمة الشركات.

نظرا للاهتمام الواسع الذي حظيت به حوكمة الشركات منذ منتصف التسعينات خاصة من قبل المنظمات الدولية حيث سعت هذه الأخيرة للتوصل إلى وضع أسس ومبادئ الحوكمة، وتمثلت هذه المبادئ في مختلف القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين الأطراف المتعلقة بالشركة.

ففي أفريل عام 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المعايير والمبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات، وفي ماي تم إصدار هذه المبادئ المتمثلة في:

- حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح.
- الإيضاح والشفافية.

[1] عبد الرزاق بن زاوي، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 7-6 ماي 2012، ص31.

- مسؤوليات مجلس الإدارة.

وفي عام 2004 توصلت المنظمة إلى صيغة جديدة للمبادئ بحوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس مال وذلك بعد أحداث سنة 1999[1].

ومن هذه الصيغ نذكر ما يلي:

- ضمان وجود إطار فاعل لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: تؤكد المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة التي تتمثل في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها، وتضع المنظمة عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات المرتبطة بهذه الأسهم، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وركزت المنظمة في هذا المبدأ كذلك على ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس.
- المعادلة المتساوية للمساهمين: جاء هذا المبدأ لتأكيد حماية رأس المال الشركة من جانب الأطراف ذات العلاقة به من مدرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ذوي النسبة الحاكمة في الشركة ولضمان تنفيذ هذا المبدأ الهام الذي تعتمد عليه الشركة في مباشرة نشاطها، وضعت المنظمة مجموعة من الإرشادات في هذا الصدد، مثل ضرورة معاملة المساهمين بطريقة متساوية دون محاباة للبعض على حساب البعض بحيث تكون للمساهمين من الطبقة الواحدة ذات الحقوق، وأن يتم الإدلاء بالأصوات وفرزها عن طريق أمناء محايدين، وأن يسمح للمساهمين بنظام التصويت عبر الحدود ودون عوائق[2].
- دور ذوي المصالح في حوكمة المؤسسات: يجب أن يعترف في إطار حوكمة المؤسسات لحقوق ذوي المصالح التي تم إقرارها وفق القانون وتشجيع التعاون والاستمرار بينه وبين المؤسسة وهم الأطراف الذي

[1] غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص32.

[2] عبيدي نعيمة، **أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة نقدية تحليلية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة الاغواط، 2014، ص89.

تتقاطع مصالحهم مع بقاء واستمرار المؤسسة، النقابة، المستهلكين، البنوك، الموردين، المساهمين الخ، وهذا بإشراكهم باليات تحسين أداء المؤسسة تمكنه من الإطلاع على المعلومات المطلوبة.

- الإفصاح والشفافية: تضمن الحوكمة تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالمؤسسة خاصة فيما يتعلق بالنتائج المالية للمؤسسة، المساهمين، هيكل سياسة الحوكمة المطبقة في المؤسسة.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية[1].

مبادئ حسب لجنة بازل:

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

- قيم الشركة ومواثيق الشرق للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم ومركز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن الخطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى[2].

[1] سالم بن سلام بن حميد الفتيلي، **حوكمة الشركات المساهمة العاملة في سلطنة عمان**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص32.

[2] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها-أسبابها-تداعياتها-أفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص242.

المطلب الثالث :الأطراف المعينة بتطبيق الحوكمة.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتمثل في:

1-المساهمين: إن هؤلاء المساهمون هم في الحقيقة مجموعة من المستثمرين الذين قرروا استثمار أموالهم في نشاطات شركة ما، وبالتالي فان مصلحتهم المباشرة تتمثل في الحصول عل أعلى عوائد نقدية ممكنة للأسهم بالإضافة إلى إمكانية المحافظة على القيمة الحقيقية للأسهم أو مضاعفتها في السوق.

2-مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين أيضا، لأطراف لأخرى مثل: أصحاب المصالح ومجلس لإدارة يقوم باختيار المدرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3-الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة المسؤولة عن تنظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها لمساهمين.

4-أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين، الموردين والعملاء والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون على مقدرة الشركة على الاستمرار[1].

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص42.

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات.

أدى الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات إلى قيام العديد من دول العالم بإصدار مبادئ ونظام خاصة بالحوكمة، ونظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

المطلب الأول :نظام حوكمة الشركات.

إن حوكمة الشركات نظام يتكون من مجموعة أجزاء تعمل على تفعيل الإمكانيات وتوظيف الموارد بطريقة فعالة، ومن خلال هذا النظام يتم إدارة ورقابة الشركة وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهذه الأجزاء، هي:

- المدخلات INPUT: تشمل مختلف المستلزمات التي تحتاجها حوكمة الشركات وما يتوجب توفيره لها من متطلبات سواء كانت متطلبات تشريعية، إدارية، قانونية اقتصادية.
- التشغيل OPERATION ويقصد به مختلف الجهات المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات والجهات المشرفة على هذا التطبيق، وكذا الجهات الرقابية وكل كيان إداري داخل وخارج الشركة، يساهم في تعد تنفيذ الحوكمة ويشجع الالتزام وتطوير أحكامها والارتقاء بها.
- المخرجاتOUT PUT: تعد المخرجات مجموعة من المعايير، والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية سواء في الشركات أو في المصارف للحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح[1].

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات داخلية وخارجية، وعليه يمكننا التعرض لهذه المحددات بشيء من التفصيل.

1-المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على، سبيل المثال:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي: مثل قوانين سوق المال، والشركات وتنظيم المنافسة ومنع المنافسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد.
- كفاءة القطاع: البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

[1] أميرة فرج يوسف، **حوكمة الشركات**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص44.

- كفاءة الأجهزة والهيئات والرقابة على جميع منظمات المجتمع: وذلك فضلا على بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن على الأسواق بكفاءة، منها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في السوق مثل المراجعين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في السوق المالية وغيرها.

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة، مثل المكاتب، المحاماة، المراجعة، التصنيف الائتماني، الاستشارات المالية، إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل، وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية، في الأوقات السريعة والمناسبة.

2-المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع سلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة[1].

مما سبق نجد أن هذه المحددات تتمثل فيما يلي:

- ✓ آلية توزيع السلطة داخل الشركة ويتبع أسس التنظيم في المؤسسة.
- ✓ الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.
- ✓ العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح الأطراف وصولا لتكامل هذه المصالح.

ويمكن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:

- ✓ توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعرض بين مصالح هذه الأطراف.
- ✓ الحكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد لقومي.
- ✓ زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- ✓ العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- ✓ العمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

[1] محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15-17 ديسمبر، 2012، ص16.

- ✓ مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل لمشاريعها وتحقيق أرباحها[1].

المطلب الثالث: ركائز حوكمة الشركات

إضافة إلى المحددات الأساسية التي تمكن الشركات من التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، فإنه تتوفر ركائز أساسية تساهم أيضا في تحقيق ذلك، حيث ترتكز حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في:

الركيزة الأولى: وتتعلق بالسلوك والقيم والأخلاقية داخل الشركة، النزاهة، الأمانة، المصداقية الإفصاح، العدل، الشفافية، وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية لها.

الركيزة الثانية: تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة، والمساءلة، حيث إن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له، لجنة التدقيق، الإدارة العليا إدارة التدقيق الداخلي، إدارة التدقيق الخارجي.

الركيزة الثالثة: وتتعلق بإدارة المخاطر وحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها لرفع أدائها المالي[2].

[1] سليماني رشيدة، **آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات التأمين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص27.

[2] طارق عبد العال، مرجع سابق ذكره، ص48.

المبحث الثالث: ماهية حوكمة في البنوك.

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة لعمل المؤسسة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك والفاعلين فيها.

أولا: مفهوم حوكمة البنوك:

تعددت تعاريف حوكمة البنوك، نذكر منها التعاريف التالية:

تعريف بنك التسويات الدولية: الذي يعمل تحت سلطة لجنة بازل للرقابة المصرفية، حوكمة البنوك هي الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة، والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل لقوانين والنظم السائدة وما يحقق حماية مصالح المودعين[1].

تعريف لجنة بازل للمصارف: تعرفها على أنها الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل أصحاب المصلحة مع الآخرين.

- ✓ وضع استراتيجية البنك لأهدافه.
- ✓ تحديد احتمال تعرض البنك للخطر.
- ✓ إنجاز عمليات البنك اليومية.
- ✓ حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة مع الآخرين.
- ✓ ملائمة أنشطة البنك مع التوقعات التي تعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها[2].

[1] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات الشمال، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص80.

[2] سدرة نسيمة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية خلال فترة 1990-2000**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012، ص91.

وهناك من يعرفها على أنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)[1].

وكخلاصة قول يمكن تعريف حوكمة البنوك على أنها الأسلوب أو الطريقة التي تدار بها أعمال البنك من قبل مجلس الإدارة، وذلك من اجل تحقيق أهداف وحماية مصالح وحقوق الأطراف المتعلقة بالبنك.

ثانيا: الفاعلين في حوكمة البنوك.

يوجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة البنوك وهي كالتالي:

- المساهمون: لحملة الأسهم أو المساهمين دورا هاما في مراقبة أداء البنوك بصفة عامة فبإمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.
- مجلس الإدارة: بغرض تفعيل نظام الحوكمة في أي بنك على مجلس الإدارة أن يحقق توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل إلى النجاح والسيطرة عليه بحكمة، فيعمل على وضع الإستراتجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة البنك.
- الإدارة التنفيذية: يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للبنك، بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.
- المراجعين الداخليين: وتتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد التقارير المالية للإرشاد، كما قد تشكل بعض البنوك لجان متخصصة أخرى كلجان المرتبات والمكافآت ولجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر[2].

المطلب الثاني :محددات تنفيذ الحوكمة في البنوك.

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك على جودة مجموعتين من المحددات وهي:

1-المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة والمديرين مما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

[1] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا**-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص80.

[2] غضبان حسام الدين، مرجع سابق ذكره، ص151.

2-المحددات الخارجية: تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يمثل القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمؤسسات العاملة في، أسواق المال، وشركات الاستثمار بالإضافة إلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم[1].

المطلب الثالث: دوافع تطبيق الحوكمة في البنوك.

تستمد حوكمة البنوك أهميتها من أهمية البنوك ذاتها ومن أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد المحلي والدولي، حيث تلعب البنوك كشركات مساهمة دورا هاما ورئيسيا في أي اقتصاد، فهي تعتبر عنصرا حاسما داخل الاقتصاد لأنها تعمل كوسيط لجمع المدخرات وإقراضها وبذلك دعم النمو الاقتصادي، ويتم عن طريق البنوك تراكم المدخرات الوطنية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني كذلك، ومن بين الدوافع التي تكون قد أدت إلى التفكير في ضرورة تبني قواعد الحوكمة في البنوك نجد:

طبيعة إشكالية المؤسسات الإقراضية لعملها في قلب إشكالية الحوكمة، حيث أن جوهر العمل البنكي يرتكز على ثقة الجمهور والمودعين في أعمال البنوك، وبذلك تتوقف قدرها في الحصول على الودائع على الثقة الكبيرة التي يضعها المودعين في أعمال البنوك وفي درجة أمان وسهولة بعض الودائع، فلو حدث بعض الشك في هذه الأعمال فان تصرف احد المودعين يسحب أمواله سيؤدي إلى حالة نزيف كبير للودائع من قبل الجمهور، مما يعني أن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تكون على درجة أكبر من الأهمية مقارنة مع غيرها من الشركات الأخرى[2].

تلعب البنوك دورا هاما في حوكمة غيرها من الشركات الأخرى في كثير من البلدان، وهذا لان البنوك لديها القدرة على رصد عملائها من الشركات من حيث تسوية حساباتها وذلك بوصفها لمانح الرئيسي للتمويل في هذه الشركات.

[1] شرقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار الجهاز المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 11-10 أكتوبر، 2009، ص12.

[2] بريش عبد القادر، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006، ص07.

عدم تماثل المعلومات هو اخطر بكثير في الأعمال المصرفية عن غيرها من الصناعات غير المالية، ويرجع إلى طبيعة العقود المالية التي تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل، وتزايد درجة التعقيد للمنتجات المالية ويستدعي، هذا مستويات أعلى من الحوكمة بما تتضمنه من الإفصاح والشفافية، فعلى سبيل المثال نوعية محفظة القروض في المصارف يكون من الصعب تقييمها ويمكن إخفاء المشاكل فيها بسهولة، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة و زيادة تعقيد المنتجات المالية الناتجة عن العولمة و ما تؤديه من زيادة عدم الماثل المعلومات، ويدفع هذا التباين في المعلومات مديري المصارف إلى تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب أصحاب المصلحة الآخرين، وهناك أمثلة كثيرة عن التجاوزات من جانب مديري المصارف في الاقتصاديات النامية وتضرب مثال على ذلك فضيحة بنك الخليفة في الجزائر التي كان سببها التجاوزات التي قام بها مدير البنك من جهة وضعف رقابة البنك المركزي من جهة أخرى، وكذا سلسلة الاختلاسات الأخيرة التي مست بعض البنوك العمومية جزائرية.

أن استقرار القطاع المصرفي له العديد من الآثار العميقة على الاقتصاد ككل، حيث أن البنوك هي المؤسسات الرئيسية في على نظام الدفع داخل الاقتصاد الذي يعتبر أساسيا لاستقرار القطاع المالي، كما أن فشل أي بنك يمكن أن يمتد إلى باقي البنوك مما يؤدي إلى أزمة ائتمان حقيقية مسببا أثارا خطيرة على الاقتصاد ككل.

تشجع الاحتياطات أو ودائع الضمان لدى البنوك على تنفيذ أنشطة ذات مخاطر عالية وكذلك تقلل حوافز المودعين المراقبة أداء البنوك، ففي معظم البلاد هناك تامين على الودائع ضمن برنامج صريح أو ضمني وذلك هدف الحد امتداد اثر فشل أي بنك إلى باقي البنوك الأخرى، إلا أن هذا التامين أو الضمان مع انخفاض نسبة ملكية المودعين للأسهم و تفتت الملكية بين عدد كبير من المودعين يضعف الحافز لمراقبة أداء البنوك من قبل المودعين و المساهمين ويشجع البنوك على التوجه نحو إستراتيجية أعمال ذات مخاطر عالية، ويضعف اهتمام مديري البنوك بتحسين الحوكمة[1].

أدى بروز ظاهرة العولمة وتحرر الأسواق المالية إلى تنافس كبير بين البنوك والمؤسسات المالية، ومن غير شك أن العولمة تؤدي إلى درجة أعلى من المخاطرة بالنسبة للمؤسسات المالية بينما يمكن أن تضعف الطرق التقليدية للحكومة ولجعل البنوك تشارك في أنشطة جديدة وتتعامل مع عملاء جدد وأدوات مالية معقدة،

[1] عبد الحليم فضيلي، كمال رزيق، **أنظمة التامين على الودائع بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي (الواقع التجربة والدروس)**، مدخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة شلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص459.

وتواجه منافسة شديدة في السوق، وبتالي يجب على المؤسسات المالية مواجهة هذه المخاطر عن طريق تعزيز إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.

تؤدي عمليات خصخصة المصارف التي حدثت في السنوات الأخيرة خاصة في الدول النامية إلى حصول مديرو المصارف على حرية أكبر في الطريقة التي يديرون بها مصارفهم في هذه الاقتصاديات، لذلك كانت الحاجة ملحة إلى تطبيق قواعد الحوكمة في هذه البنوك لردع أي تصرفات مسيئة يمكن أن يقدم عليها مديرو هذه المصارف على حساب باقي المساهمين الصغار.

إن المنافسة عادة ليست قوية في القطاع المصري في حين تكون هناك درجة عالية من المنافسة في أسواق المنتجات المصرفية وهذه المنافسة هي التي تتحكم في تصرفات المديرين، فالمنافسة غير الكافية هي التي تؤدي إلى ضعف حوكمة البنوك، وترجع هذه المنافسة الضعيفة في قطاع البنوك إلى القوانين الحكومية الهادفة إلى استقرار الأسواق المالية، مثل الحواجز التي تعوق دخول منافسين جدد، وملكية الحكومة للبنوك في بعض البلدان وبالتالي فان مديري البنوك ليس لديهم الحوافز القوية لدعم نظام حوكمة جيد في البنوك[1].

[1] عبد الحليم فضيلي، كمال رزيق، مرجع سابق ذكره، ص460.

المبحث الرابع: مدخل للحوكمة في القطاع المصرفي.

إن الحوكمة القطاع المصرفي لقيت انتشار واسع بين المسؤولين وأجهزة المالية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني وإرساء مبادئها سواء على المستوى الكلي أو الجزئي في إدارة المؤسسات.

المطلب الأول :أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.

تنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي في جملة من النقاط نوردها كما يلي:[1]

1. أصبحت درجة التزام البنوك والشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الأسواق وجلب العملاء.
2. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
3. يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام.
4. تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.
5. تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، في حين إن عكس ذلك يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
6. تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ومراقبة العمليات التشغيلية للبنوك.
7. تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة.

[1] محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009، ص24.

المطلب الثاني :إرساء وتعزيز الحوكمة في الجهاز المصرفي.

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في الاقتصاديات الوطنية، فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء ولدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطنية.

هذا ويرى الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بالإضافة وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

ووفقا للجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:

- ✓ وضع أهداف البنك.
- ✓ إدارة العمليات اليومية في البنك.
- ✓ إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.
- ✓ مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم[1].

ومن ناحية أخرى أشار الخبراء إلى أهمية تنوع الخبرات في مجلس إدارة البنوك وتحديد المسؤوليات للتقليل من الفساد، على اعتبار أن الحوكمة من مقتضياتها الضغط على الفساد ومحاربته بشتى الوسائل.

كذلك فإن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية، بما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح.

هذا وقد سجلت التجارب العملية في مجال الرقابة والإشراف ضرورة توافر مستلزمات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك، ويؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على جعل عمل المراقبين أكثر سهولة، حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين إدارة البنك والمراقبين.

وقد أدركت لجنة بازل أن تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لن يتم إلا في وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي.

---

[1] عبيدي نبيل، مسعودي ياسر، **دور التدقيق البنكي في إرساء مبادئ الحوكمة البنكية–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، 2016–2017، ص67.

ومن متطلبات ضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك ما يلي:

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة وهيئات الإشراف والرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد وسلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة[1].

المطلب الثالث :دور الحوكمة في القطاع المصرفي.

تمثل المبالغة في قيمة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية أو البنوك التقدم التمويل اللازم للمستثمرين احد العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات وخاصة للمستثمرين غير القادرين على تقديم مثل تلك الضمانات، وفي هذه الحالة يلجئ المستثمرين إلى البحث عن شركاء لتمويل مشروعاتهم، إلا أن صعوبة الوصول إلى هؤلاء الشركاء تمثل عائقا آخر أمام إقامة المشروع، كما أن الشركاء عادة ما يتخوفون من استيلاء المستثمرين على أموالهم ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى إدخال أساليب الإدارة السليمة في الشركات (حوكمة الشركات) وتعني الشفافية والإفصاح عن البيانات والمعلومات التي من شأنها تقدم الحوافز للمستثمرين للحصول على التمويل اللازم للمشاريع دون الحاجة إلى ممارسة الرقابة والمتابعة اليومية لعمليات تلك المشاريع، الأمر الذي يعني ضرورة توفير حماية قانونية لكبار وصغار المستثمرين عن طريق إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن المعلومات وبيانات الملكية والأداء المالي وطبيعة النشاط والمعاملات[2].

ولعل أكثر ما يهدد المستثمرين ويجعلهم يحجمون عن الاستثمار هو احتمال تعرض أموالهم للاستيلاء، حيث أن هناك أساليب و ممارسات ملتوية يمكن بواسطتها الاستيلاء على أموال المستثمرين وخاصة الصغار منهم، وفي كثير من الدول التي لا تتوفر على الحماية القانونية الجيدة للمستثمرين يستخدم أصحاب المشروع أو القائمين على إدارته أساليب ملتوية تسمح بتوزيع عدل غير عادل على المساهمين في حين تعود بالنفع على أصحاب المشروع أو القائمين على إدارته دون حرق للقواعد والنصوص القانونية المعمول بها، وهو ما يجعل الإفصاح عن الملكيات ضرورية لتقليل من مخاطرة مصادرة أموال المستثمرين والاستيلاء عليها،

[1] حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص78.

[2] عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتامين، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص83.

وتسوق هنا بعض الأمثلة الواقعية التي تعكس أهمية الإفصاح المتعلقة بالملكية والأداء المالي و طبيعة نشاط المعاملات[1].

[1] شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص31.

خلاصة الفصل

وفي الأخير يمكن القول إن مفهوم حوكمة الشركات على قيم الشفافية والمسالة والإنصاف، وتعتبر الحوكمة التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة، وبمعنى أوسع حوكمة الشركات هي التي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة بعمل الشركة (أصحاب المصالح بها) وحاملي الأسهم، وتقوم فكرة حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي عملت مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية على وضعها ضمن تقارير وتطويرها وتعديلها وفق التغيرات والظروف الاقتصادية للبلدان

كما أن تطبيق الحوكمة في البنوك له أثار ايجابية ورغم اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان إلا أن هذا لم يرق بعد إلى اعتباره احد الركائز الأساسية ونظرا إلى أهمية الحوكمة في مختلف أنحاء العالم، فلا يزال تطبيق الحوكمة في البنوك في مرحلته الأولية، فتعزيز وإرساء مبادئ الممارسات السليمة للحومة على مستوى القطاع الجهاز المصرفي وتجنب الوقوع في الأزمات المصرفية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يتوقع مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات اكتشاف كل التلاعبات والغش الى تؤثر على قائمة مراكز المالي ونتائج الأعمال كما يتوقعون منه بذل العناية المهنية اللازمة للوصول الى إبداء رأي مستقل ووضع تقرير موضوعي وشفاف. ومنع صدور القوائم المالية المضلة لذلك تغيير القوائم المالية بعد مصادقتها من طرف مراجع الحسابات خالية نوعا ما من الغش والتلاعب.

وهذا قد يصعب تحقيقه لأنه يوجد بعض التلاعبات المحكمة بشكل جيد من طرف مرتكبيه ولهذا فالهدف الأساسي من عملية مراجعة الحسابات هو توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر وهي الغش والتلاعب التى قد تكون في القوائم المالية.

ولدراسة اكثر تفصيلاً سنحاول في هذا الفصل التطرق للغش والتلاعب في القوائم المالية:

الإطار النظري للغش والتلاعب.

الغش والتلاعب في معاملات المحاسبة.

اكتشاف اجراءات الغش والتلاعب.

المبحث الأول: الإطار النظري الغش والتلاعب

تعتبر ظاهرة الفساد المالي والناتجة عن التلاعب والغش ظاهرة قديمة ولست بالشيء الجديد في عصرنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم الغش والتلاعب

الغش والتلاعب يختلفان في التعاريف المقدمة لكل منهما يؤديان الى نفس النتيجة الا وهي إحداث تحريفات و تغيرات في القوائم المالية سواء بصفة عدمية أو غير عدمية مرتكبها اي هذه التعريفات تأثر على صحة وسلامة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية و تغير من معناها.

مفهوم الغش:[1]

الغش او الاحتيال هو فعل من واحد او اكثر من افراد اولئك المكلفين بالحوكمة او الموظفين للحصول على منفعة غير عادلة.

يعرف الغش بأنه فعل مقصود متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر، بين (أعضاء) الإدارة أو أولئك المكلفين المسؤولين عن الحوكمة، الموظفين أو أطراف ثالثة، ويقوم أو ينطوي على استعمال الخداع للحصول على فوائد ميزات غير قانونية أو ظالمة.

حيث أن التعريف في نصه الأصلي بالانكليزية يستخدم مصطلح (Intentional Act) والذي يعني فعل متعمد أيضا يستخدم كلمة (Deception) والتي تعني الخداع. ويعرف غش القوائم المالية بأنه تحريفات أو محذوفات مقصودة لمبالغ أو إفصاحات من القوائم المالية لخداع مستخدمي البيانات المالية، ولاسيما المستثمرين والدائنين، كما عرف بأنه انتهاك المعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين واللوائح التي تفرضها أي هيئات أثناء إعداد التقارير ذات صلة، وتعمد ارتكاب أفعال خاطئة بغرض خداع مستخدمي القوائم المالية.[2]

ووفقا لـ Repousis (2016) فإن التعريف المقبول عموما لغش القوائم المالية هو "التضليل المتعمد (المدروس/ المقصود للوضعية المالية للمؤسسة، والذي يتم عن طريق التحريف أو الحذف المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات بالقوائم المالية، وذلك بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية". في حين حسب عارف (2014)

[1] عبد الوهاب نصر، على خدمات مراقب الحسابات لسوق مالي، المتطلبات المهنية ومشاكل العلمية ومراجعة المعربة الدار الجامعة مصر – 2002، ص247– 248.

[2] أحمد نبيل، ي؛ وعبد الحليم، أ. ح. م (2018) العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ،22 العدد السادس، ص ص 319–398.

فإن عملية اكتشاف الغش والتلاعب بواسطة المدقق هي عملية متصلة ومستمرة بعملية التدقيق ابتداء من التعاقد إلى التخطيط وحتى التنفيذ ثم اكتمال عملية المراجعة.

في الواقع تناولت العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على اكتشاف الغش والتلاعب بالقوائم المالية، والجدول رقم (01) يلخص نتائج بعض تلك الدراسات.[1]

جدول رقم (01) ملخص نتائج أحدث الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على قدرة المدقق اكتشاف الغش

الدراسات	أهم العوامل المؤثرة
Said & Agus (2018)	الشك المهني وكفاءة المدقق (تأثير ايجابي)
Yuniati & Banjarnahor (2019)	مستوى تعليم المدقق والشك المهني تأثير ايجابي، فترة عمل المدقق والتدريب على الغش (لا يؤثران).
Witjaksono (2020)	الشك المهني والكفاءة والخبرة (تأثير ايجابي)، الاستقلالية (تأثير سلبي)
Mahami & Mouloudj (2020)	التخصص الصناعي والالتزام الأخلاقي للمدقق (تأثير ايجابي)، استقلالية المدقق (لا تؤثر)
Kurwanto et al. (2020)	الدافع والخبرة والمهنية والخلقية التعليمية (تأثير ايجابي)، استقلالية المنقق (لا تؤثر).
Mouloudi et al.(2021)	استقلالية المدقق الخارجي، مدة التدقيق التخصص المهني المدقق (تأثير ايجابي)، حجم شركة التدقيق (لا يؤثر).
Iskandar et al. (2022)	خبرة المدقق، الشك المهني الإبلاغ عن المخالفات (تأثير إيجابي)، ضغط الميزانية الزمنية (لا يؤثر).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات المذكورة في الجدول

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دراسة Gay et al (1997). با لمستخدمي التقارير المالية توقعات أكبر بمسؤوليات المدقق فيما يتعلق بمنع واكتشاف الغش، والكشف عن الأفعال غير القانونية أكثر مما تم التعبير عنه في المعيار الاسترالي. 210 ووجدت دراسة Moussalli et al أن المدققين الخارجيين

[1] زواق (2017) التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقيقين الخارجيين، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، ص ص 134-158.

الأمريكيين زادوا من اهتمامهم باكتشاف الغش خلال أو مباشرة بعد الانكماش الاقتصادي للقرن العشرين، حيث أشارت الدراسة أن نفور المدققين من المخاطر المتزايدة (المضاعفة) للغش خلال فترات الكساد يؤدي بهم للتركيز أكثر على اكتشاف الغش. من جهتها توصلت دراسة Patterson et al (2019). إلى أن مخاطر التدقيق والتي تعني احتمال وجود غش مع عدم اكتشافه تكون أقل بالنسبة للمدقق المستمر (The Continuing Auditor) أكثر من تغيير المدقق.[1]

عمليا، قامت جمعية مدققي الغش المعتمدين (The Association Of Certified Fraud Examiners)، سنة 2014 بإعداد تقرير تم من خلاله تحليل 1483 حالة غش، ووجد أن أكثر طرق الكشف عن حالات الغش شيوعا هي: التبليغ عن المعلومات السرية (42.2)، المراجعة الإدارية (16.0%)، المراجعة الداخلية (14.1%)، عن طريق الصدفة (6.8%) تسوية الحسابات (6.6%)، فحص الوثائق (4.2%)، المراجعة الخارجية (3)، المراقبة الدقيقة (2.6%)، الإخطار من قبل السلطات القانونية (2.2) الرقابة عن طريق تكنولوجيا المعلومات (1.1%)، الاعتراف (0.8%)، وطرق أخرى (0.5%).[2]

أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المرجعة من خلال معايير المراجعة التي أصدرتها مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه ويمكن بلورة إطار مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش من خلال ما يلي:

يجب أن يقدر المراجع مستوى الخطر الناشئ من وجود تلاعبات ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لأنه

سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص.[3]

وحسب معيار المراجعة الدولي رقم 1 SA240 فإن: مسؤولية الغش في الأساس تقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالحوكمة في مجال تحديد مسؤوليات المراجع عن اكتشاف التلاعبات والغش فإنه غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل برنامج التدقيق الشامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع

[1] عارف عبد الله (2014). المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

[2] عمروش ص لعريبي وعمروش، (2022) التحديات التي تواجه ممارسي مهنة التدقيق في ظل البيئة الالكترونية دراسة ميدانية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ص 56-72.

[3] www.almohabi.com/2009/10 fraud and-ditor html اطلع عليه بتاريخ 2014/03/03

المراجع وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها.[1]

مفهوم التلاعب:

إن مصطلح التلاعب يشير الى تلاعبات غير مقصودة في القوائم المالية مثل التلاعبات الحسابية أو الكتابية في السجلات تحت اليد وفي المعلومات المحاسبة والسهو او إساءة فهم الحقائق.[2]

و من خلال ما ذكر نستنتج الباحث ان استخدام مصطلح الغش والتلاعب في المحاسبة والمراجعة عن معنى الغش ادانه الاختلاس والاختيال و مما يركز عليه تعريف تلك المصطلحات عن معنى الغش والتلاعب انه يشمل عدة عناصر من اجل ارتكابه وهي النية والقصد او تدبير المسبق.

مفهوم الغش والتلاعب:

الغش والتلاعب يختلفان التعاريف المقدمة لكل منهما يؤديان الى نفس النتيجة الا وهي إحداث تعريفات وتغيرات في القوائم سواء بصفة عمدية او غير عمدية من طر ف مرتكبها اي هذه التعريفات تأثر على صحة وسلامة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية.[3]

اذا الغش والتلاعب يعني تعمد إخفاء او تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة او التحريف المعتمد للمعلومات المالية من قبل موظفي المؤسسة او طرف ثالث.[4]

كما عرف الغش انه عبارة عن كل الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد الموظفين او الادارة لغرض إخفاء اي سرقة او اختلاس في اموال المؤسسة او افعال خارج عن القانون.[5]

---

[1] أرزاق أبوب كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، مذكرة ماجستير منشورة، فلسطين، 2008، ص98- 99.

[2] نازم هاشم الالوسي، ص69.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسب، ص159.

[4] احمد حملي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة ثانية، دار الصفاء للشر، الاردن، 2005، ص34.

[5] صالح الفيدة، محمد التواسية، العوامل المؤثرة على اكتشاف الاخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان محاسبة العودي، مجلة الاقتصاد، جامعة علوم التطبيقية، الاردن، عدد 60، 2007، ص67.

أسباب ارتكاب التلاعب:

إن الوقوع في التلاعب لا يحدث من تلقاء نفسه دون سبب او دافع ويقع المحاسب في خطأ عادة نتيجة لعدة اسباب اهمها:[1]

أ- جهل الموظفين بالأقسام المالية وخاصة المبتدئين منهم بأصول وقواعد المحاسبية او عدم تأهيلهم التأهيل العلمي والمهني الكافي. وذلك عند قيامهم بتنظيم مستندات او اجراء القيود المحاسبية في دفتر يومية او اثناء الترجل والترصيد في سجل الاستاذ او عن عرض القوائم المالية.

ب- تقصير واهمال الموظفين في المنشأة عند تأدية واجباتهم.

ت- عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

ث- عدم قيام موظفي الحسابات بتخطيط وتنظيم عملية إستلام وانجار وتسليم اعمالهم اليومية بشكل الذي يمكنهم من السيطرة على الأعمال الواردة والمنجزة والمستلمة.

ج- الإرهاق والتعب والإجهاد.

ح- السهر او النسيان في تسجيل او ترجيل بعض العمليات.

المطلب الثاني: انواع الغش والتلاعب

1- أنواع الغش:

انواع متعددة نذكرها ما يلي:[2]

أ- غش واحتيال العاملين: يقوم هذا النوع على سرقة الاصول من قبل العاملين ويصاحبه ارتكاب تلاعبات بغية تغطية هذه سرقات.

ومن النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الاداء تصميم رقابة داخلية جيدة وقيام مراجع الحسابات بدراستها.

ب- عش واحتيال الإدارة: ويتم هذا النوع من قبل الإدارة تعرض تحريف و تغير المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها ودقتها النقدية وتحقيق عدة اهداف اهمها:

[1] حازم هاشم الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] حسين احمد دحدوح حسين يوسف القاضي، مراجعة المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر التوزيع، 2009، الجزء الأول، ص204- 205.

1- تضخيم الأرباح عن طريق إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرون من بيع اسهمهم بأسعار مرتفعة أو زيادة حصصهم من الأرباح او ترغيب مؤسسة اخرى عن شراء المؤسسة.

2- تخفيض الأرباح بغرض شراء اسهم المؤسسة او تكوين احتياطات سرية او التهرب من الضرائب.

3- تدعيم المركز المالي وتقويته بغرض الحصول على قروض او ترغيب شريك بالانظلام للمؤسسة أو بيع المؤسسة بنسبة مرتفعة.

ب- الغش الناتج من تحريفات: ذات صلة بإعداد القوائم مالية الاحتيالية او المضللة.

وتنتج تلك التحريفات من عمليات متعددة لخداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق تزوير السجلات والمستندات والوثائق او تشويشها و تغريها.

ب- حذف اثار العمليات من السجلات والمستندات او تغيرها.

ت- سوء تطبيق المبادئ و السياسات المحاسبة.

4- الغش الناتج عن تحريفات ذات صلة بسوء استخدام الاموال

حيث تشمل هذه التحريفات سوء استخدام الاصول وسرقتها واحتكاسها كأن يتم اختلاس المحتصلات النقدية أو سرقة المخزون او ان يتواطأ موظفو المؤسسة من طرف ثالث في سبيل اختلاس أحد الأصول.

ثانيا: انواع التلاعب

يمكن تقسيم التلاعبات في السجلات المحاسبية الى عدة أنواع حسب وجهات النظر المختلفة:

1- تلاعبات حدف اوسهو: يمكن ان ترتكب تلاعبات الحرف او السهو اما عن قصد او غير قصد وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل او احد طرفيها في دفتر اليومية او عدم القيام بترحيلها الى دفتر الأستاذ كليا أو جزئيا.[1]

2- تلاعبات ارتكابيه: وتنتج عن قيد العمليات بطريقة غير صحيحة مثل التلاعبات في الجمع او الطرح او الضرب في الترحيل او التصدير، وقد يكون التلاعب الارتكابي كليا ولا يؤثر على توازن ميزان المراجعة.[2]

3- تلاعبات فنية (التلاعب في السياسة المحاسبية):

[1] حسان فلاح المطارية، ص148.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، ص132.

وتنتج عن عدم صحة المعالجة المحاسبة لعمليات المؤسسة وتعد اخطر انواع التلاعبات التي تؤشر بشدة على العدالة وصدق نتائج الأعمال.

4- تلاعبات متكافئة أو معوضه: وهذه التلاعبات تتطلب عناية كبيرة من مراجع الحسابات وذلك لعدم تأثرها في توازن ميزان المراجعة، ويلاحظ ان التلاعب المتكافئ قد يكون في حساب واحد وهذا التلاعب ليس له تأثير كبيرا ما التلاعب المتكافئ في جانبين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف في صحة ارصدة الحساب.

ويترتب على ذلك تأثير في الحسابات الختامية للمؤسسة.[1]

5- تلاعبات كتابية: وهي ناشئة عن خطأ في القيد او الترجيل ومنها ما يؤثر على توازن ميزان المراجعة ومنها ما لا يؤثر إطلاق.[2]

أ- الترجيل الى الجانب العكسي من الحساب المعني. وهذا يؤثر على توازن ميران المراجعة ويمكن اكتشافه من خلال مراجعة عملية ترجيل.

ب- الترجيل الى نفس الجانب لكل إلى حساب أخر وهذا لا يؤثر بالطبع على توازن ميزان المراجعة لكنه يقود الى تصوير غير صحيح النتائج أعمال موقعة.

ج- قيد عملية ما مرتين وهذا لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة وإن المراجعة الحسابية كفيلة باكتشاف مثل هذه التلاعبات.

المطلب الثالث: مجالات ارتكاب الغش والتلاعب وطرق تصحيحها

أولا: مجالات ارتكاب الغش والتلاعب:

هذه المجالات مقسمة حسب مراحل التسجيل المحاسبي وهي ما يلي:

1- مرحلة إثبات العمليات اي مرحله القيد الاول: وتقسم الى 3 أنواع:

أ- التحليل غير السليم للعمليات: قد يخطئ المحاسب من قصد أو عن غير قصد في تحليل عملية الى طرفيها المدين والدائن.

[1] احمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، ص33.

[2] خالد امين عبدالله، علم تدقيق حسابات، ناحية نظرية والعلمية، ص40.

ب- حذف عمليات كان يحب قيدها: ومن الأمثلة البارزة على هذا عدم ادراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من الوصول فاتورة المورد يؤدي الى تقليل الارباح والموجودات بإضافة الى ان مبلغ الإلتزام للدائنين في الميزانية العامة لا يمثل الواقع.[1]

ج- ادراج عمليات كان يجب حذفها: تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصرار والتصميم لتحقيق هدف معين.

2 - مرحلة التجميع والترحيل: وتحدث التلاعبات في هذه المرحلة عند القيام بعملية الترحيل من دفتر اليومية الى دفتر الأستاذ.[2]

3- مرحلة اعداد القوائم المالية النهائية: وهذه مرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات الحسابية تكون فرص حدوث او ارتكاب التلاعبات.[3]

والغش متعددة منها:

ادراج مبالغ او قيم غير سلمية كما في حالة تضخيم الموجودات او اظهار ارباح غير محققة.

اعطاء وصف غير صحيح اوكاف لبعض بنوك قوائم المالية.

عدم الإفصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المالي.

ثانيا: تصحيح التلاعبات

ادا اكتشف مراجع الحسابات خطأ بالدفاتر والسجلات عليه اولا ان يقرر ما إذا كان ذلك التلاعب يلزمه تصحيحاً لأنه من الضروري تصحيح جميع التلاعبات، فإذ كان التلاعب ذا اهمية نسبية أي أن له تأثير على المركز المالي للمؤسسة او تبعه أعمالها، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقًا للمبادئ محاسبة السليمة.[4]

[1] محمد سمير العسان، محمد مصطفى سليمان، ص149.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد، ولد احمد بورة، 112.

[3] وجدان علي احمد، دور الرقابة الداخلية والخارجية في تحسين أداء المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2009، ص10.

[4] عبد الرؤوف جابر، ص45.

2- انواع التلاعبات من حيث تأثيرها على عملية التصحيح:

و تقسم الى مجموعتين:

تلاعبات تؤثر على ارصدة حسابات الاستاذ العام ويتم تصحيحها بإجراء قيد باليومية مصحوب بالشرح الكافي بتعديل الارقام.

كيفية تصحيح التلاعبات: ويتم تصحيح هذه التلاعبات بين احد الطرق.

الطريقة المباشرة: تكون بعكس القيد الخاطئ وتسجيل القيد الصحيح.

الطريقة المختصرة: تكون عكس طرف التلاعب فى القيد واثبات الطرق الصحيح للقيد.[1]

طريقة التصحيح على نفس القيد.

طريقة المتمم الصفري.

قيود التسوية: تؤثر على مبلغ ارباح او خسائر الحالية متقلبة.

قيود إعادة التبويب: ويجب اجرائها بهدف اعداد قوائم مالية سليمة للفترة المعنية.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، ص64- 65.

[2] آسيا لقراني، مسؤولية الحسابات في الكشف عن الغش والخطأ في القوائم المالية، دراسة حالة على مستوى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: محاسبة وادارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل: سنة 2016- 2017، ص51.

المبحث الثاني: الغش والتلاعب في التقارير المالية.

المطلب الأول: المقصود بالقوائم المالية وأنواعها.

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية على أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع المجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، والملاحق أو الإيضاحات)[1]، في حين تعرف القوائم المالية للبنوك بأنها تقارير مالية محاسبية عامة تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مسقاة من سجلات ودفاتر البنك وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الداخلية والخارجية عم مدى نجاح أو إخفاق إدارة البنك في تحقيق أهدافه، فضلا عن إمداد هذه الأطراف بالبيانات والمعلومات المفيدة والمناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج أعمال البنوك التجارية، وتقييم مركزها المالي.[2]

وتبين القوائم المالية موجودات ومطلوبات البنك ونتائج أعماله في نهاية السنة المالية (فترة زمنية محددة)، حسابات ختامية تبين حجم الودائع وحجم الإقراض وتصنيفات مفردات هذه الحسابات حسب القطاعات الاقتصادية، ونصت المادة 26 من القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي على أن الكشوفات المالية (القوائم المالية) يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير تطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه، كما نصت المادة 7 من النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها على انه يجب على المؤسسات الخاضعة أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر السنة (6) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية في الإعلانات القانونية الإجبارية.

تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المنشأة هي المسئولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم

[1] هني محمد فؤاد طرق التقييم الماسي لعناصر القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013، ص16.

[2] الرباعي يوسف عبده وآخرون، محامية البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمن 2011، ص 230.

الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للقوائم المالية فيما يلي:

1- تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية المختلفة.

2 - توفير معلومات عن الأداء و القياس الدوري لدخل المنشأة.

3- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها.

4- توفير المعلومات الملائمة عن المركز والموقف المالي للمنشأة في تاريخ محدد.

5 - تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية.

هذا وتقوم المنشأة بإعداد أربع قوائم أساسية هي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية) (Statement of Financial Position (Balance Sheet):

إن الغرض من إعداد الميزانية هو بيان الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة حيث تصور ممتلكات المنشأة (أصولها) والتزاماتها وحقوق الملكية الخاصة بها في لحظة معينة.

2- قائمة الدخل :Income Statement

إن الغرض من إعداد قائمة الدخل هو بيان إيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة معينة وتوضيح صافي الدخل أو صافي الخسائر عن تلك الفترة.

قائمة حقوق الملكية :Owner's Equity Statement

إن الغرض من إعداد قائمة حقوق الملكية هو بيان تأثير صافي الدخل (الربح) أو صافي الخسارة وتوزيعات الأرباح ومسحوبات الملاك على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة، كما توضح رصيد حقوق الملكية آخر الفترة.

3- قائمة التدفقات النقدية :Statement of Cash Flow

إن الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو بيان التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية من كل من أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل وتوضيح الأسباب التي أدت إلى التغير في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية فيما بين نهاية الفترة السابقة ونهاية الفترة الحالية.[1]

ويلاحظ وجود علاقة بين القوائم المالية الأربع كما يلي:

– صافي الدخل أو صافي الخسائر اللذان يمثلان النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهران على أنهما بندان من بنود قائمة حقوق الملكية.

– رصيد حقوق الملكية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية سوف يظهر بوصفه أحد بنود الميزانية.

– رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر بوصفه أحد بنود الميزانية.

هذا وتعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية Footnotes جزءاً مكملاً ولا يتجزأ عن القوائم المالية حيث توضح العديد من المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتحسين مقدرتهم على فهمها، ومن هذه المعلومات الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة كما قد تحتوى على شرح تفصيلي وتفسير الأحد بنود القوائم المالية أو أحد البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية مثل الأنشطة خارج الميزانية.

مستخدمو القوائم المالية يتعدد مستخدمو القوائم المالية وتتنوع احتياجاتهم لذلك كان لابد من عرض وتبويب القوائم المالية بطريقة مناسبة واستخدام مصطلحات بسيطة ليتمكن هؤلاء المستخدمين من الحصول على هذه الاحتياجات، ومن هؤلاء المستخدمين.

1- أسواق رأس المال والمساهمين:

إن القوائم المالية ذات دور حيوي فيما يتصل بفعالية القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو على مستوى السوق المالي، ومن هنا تزايد الاهتمام بأن تعكس المحاسبة الواقع العملي من حيث الشرح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية المتعلقة بقياس المعلومات وظروف السوق واتخاذ القرارات، وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن أسعار الأسهم في السوق هي انعكاس للمعلومات المالية المتاحة في القوائم

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

المالية، ومن ثم قد تلجأ بعض المنشآت إلى اتباع بعض الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تحسين أوضاع القيمة السوقية لأسهمها بما يساعدها على اجتذاب المزيد من التمويل والاستثمارات.

2- المقرضون والدائنون التجاريون والموردون الحاليون والمرتقبون:

يتركز اهتمام هذه المجموعة من مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على معرفة ما إذا كانت المنشأة سوف تكون قادرة على مقابلة التزاماتها المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل ومن ثم ينصب اهتمامهم على عاملين هما: الربحية: أي مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، والسيولة؛ أي مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات.

3- العاملون بالمنشأة:

يتركز اهتمام العاملين بالمنشأة على المعلومات المالية المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة واستمرارها كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد الخاصة بهم. [1]

4- الجمهور والعملاء:

يهتم الجمهور بمدى تأثير المنشأة على المجتمع والأفراد حيث تسهم المنشآت في الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة كما يهتم العملاء بالمعلومات المالية المتعلقة باستمرارية المنشأة في عرض السلعة أو في توفير خدمات ما بعد البيع في صورة صيانة وإصلاح، وتساعد البيانات المالية المنشورة للجمهور والعملاء في توفير معلومات عن اتجاهات المنشأة والتطور في أنشطتها.

5- الهيئات الحكومية:

تهتم الهيئات الحكومية بالمعلومات المالية للمنشآت المختلفة للعديد من الأهداف منها تحديد السياسات الضريبية وبهدف المساعدة في وضع الخطط الاقتصادية على المستوى القومي، كما تهتم بطريقة محاسبة المنشآت المختلفة عن المنح والمساعدات الحكومية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية. وتتعدد القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ومن أمثلة هذه القرارات ما يلي:

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأحد الاستثمارات.
- تقييم علاقات الوكالة، أي العلاقة بين حملة الأسهم والإدارة وإمكانية مساءلة الإدارة.
- تقييم مقدرة المنشأة على دفع وتقديم المزايا المختلفة للعاملين.

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

– تقييم الضمانات المقدمة من المنشأة للحصول على القروض. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.

– تنظيم أنشطة المنشأة ووضع الخطط المستقبلية لتطويرها.

– تحديد السياسات الضريبية.

– إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.[1]

حدود القوائم المالية:

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة والأطراف المهتمة بالمنشأة، إلا أنه يوجد بعض القيود التي يجب أن يراعيها مستخدمو القوائم المالية عند تفسيرهم وتحليلهم للمعلومات الواردة بها، ومن أهم هذه القيود والحدود ما يلي:

1– افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض أساسي، وهو إمكانية قياس كل المعاملات الاقتصادية بوحدة النقد وأن قيمة وحدة النقد تظل ثابتة عبر الزمن بالرغم من تغير قيمتها بسبب تغير الأسعار مما يحد من أهمية القوائم المالية خاصة مع وجود ظاهرة التضخم ووجوب تعديل هذه القوائم المالية لتعكس هذه التغيرات.

2– التكلفة التاريخية تعد القوائم المالية وفقاً للتكلفة التاريخية حيث يتم تسجيل الأحداث والعمليات التي تتم خلال الفترة وفقا لتكلفتها ولا يؤخذ سعر السوق في الاعتبار في الفترات التالية، وإنما تظل مسجلة بتكلفتها التاريخية دون تعديلها مما يعد أحد الحدود والقيود المفروضة على مستخدمي القوائم المالية.

3– البنود التي لا تسجل محاسبيا يوجد بعض البنود التي لا يسجلها النظام المحاسبي بالرغم من أنها تمثل عوامل مهمة لنجاح المنشأة مثل الموارد البشرية والتي لا تظهر في ميزانية المنشأة بالرغم من أنها تعتبر في بعض الأحيان من أهم أصول المنشأة، حيث تلتزم القوائم المالية بتلك البنود التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

4– مرونة اختيار الطرق والسياسيات المحاسبية: إن المرونة المتاحة للإدارة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي تؤدي إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمنشأة، فالإدارة هي المسئول الأول عن التغييرات المحاسبية نظراً لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية وهذا

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

يعطي الإدارة المرونة الكافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كزيادة الأرباح مثلا، إلا أنه يحد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرقام المحاسبية.

5- الحيطة والحذر (التحفظ): يلجأ المحاسبون في الظروف التي تتسم بعدم التأكد إلى اتباع الحيطة والحذر في المعالجة المحاسبية حيث يتم ما يلي:

أ – اختيار أقل قيمة ممكنة للأصول، حيث يتم تسعير بضاعة آخر المدة على أساس السوق أو التكلفة أيهما أقل.

ب – تقييم الالتزامات بأعلى قيمة متوقعة، وعليه يتم إظهار الالتزامات المتوقعة والممكن تقدير قيمتها بشكل معقول وعدم الانتظار حتى حدوث هذه الالتزامات

ج – تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب حتى تتحقق، أي عدم الأخذ في الاعتبار الإيرادات أو المكاسب المحتملة والتي لم تحصل بعد.

د – الأخذ في الاعتبار أية مصروفات أو خسائر قد تحدث في المستقبل نتيجة أحداث وعمليات الفترة المالية الحالية.[1]

وبالرغم من أن الأنشطة المالية والاقتصادية محاطة بعدم التأكد إلا أنه يجب تطبيق مفهوم الحيطة والحذر في الحالات الضرورية التي تستدعي ذلك، وعلى مستخدمي القوائم المالية تقدير المعلومات الصحيحة التي تم نشرها دون تحفظ فذلك أفضل من نشر معلومات متحفظة دون سبب مقنع وقد تؤدي إلى التضليل وعدم التطابق مع الواقع، مما قد يؤدي إلى سوء تقدير الدخل وسوء تقييم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، كما أن تحديد البنود التي تستحق التحفظ يخضع للحكم الشخصي للمحاسبين وينتج عن التطبيق المتعسف لمفهوم الحيطة والحذر أن يظهر صافي الدخل (الربح) بأقل من قيمته الحقيقية وبالتالي قد تظهر المنشأة على أنها غير ناجحة في أعمالها مما يؤدى إلى انخفاض قيمة أسهمها في السوق وانخفاض حصص المساهمين في الأرباح.[2]

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثاني: أثر الغش والتلاعب على دلالة القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسئولة عن العرض المحايد للقوائم المالية، لذلك فإن كشف ومنع الغش والتلاعب في التقارير المالية لا بد أن يبدأ من المنشأة التي تعد القوائم المالية حيث تشمل مسئولية الإدارة ثلاثة عناصر أساسية:

أ- مسئولية الإدارة في اختيار بدائل قواعد المحاسبة التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

ب- مسئولية الإدارة عن إعداد قوائم مالية صادقة تعكس نتيجة عمليات المنشأة خلال السنة المالية ومعبرة عن المركز المالي لها في تاريخ معين.

ج- مسئولية الإدارة في تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية ذي كفاءة وفعالية.

ونظراً لتعدد وتنوع الفئات التي تستخدم القوائم المالية المنشورة لمنشآت الأعمال مثل المستثمرين والمساهمين والمقرضين والبنوك والأجهزة الحكومية، فإن احتياجات هذه الفئات تتنوع وتختلف أيضا من ناحية المعلومات المناسبة والمطلوبة لكل منها: لذلك فإن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لابد أن تكون واضحة ومفهومة، ونظراً لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقا لطرق وتقديرات وسياسات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام المنشآت بالإفصاح عن تلك الطرق والسياسات المحاسبية والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم، ويلاحظ أن السياسات المحاسبية هي التي تحدد أسس إعداد التقديرات المحاسبية.

وبالتالي فإن أي تغيير في السياسات المحاسبة سوف ينعكس على التقديرات المحاسبية وبالتالي على القوائم المالية.

ونتيجة للمرونة المتاحة في الطرق والسياسات المحاسبية في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية، ومع وجود الحرية لإدارات المنشآت في اختيار الطريقة والسياسة المناسبة لها من خلال الممارسات البديلة المتعددة لتلك الطرق والسياسات والتي تؤدي إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية ترتب على ذلك ازدياد الغش والتلاعب المحاسبي.[1]

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف التلاعبات المالية، مركز البحوث تصميم واخراج وطباعة الادارة العامة للطباعة والنشر، مملكة العربية السعودية، سنة 2010، ص46.

إن تغيير الطرق والتقديرات والسياسات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية ومن البديهي أن أي تحريف للأرقام المحاسبية يعتبر أمراً غير مرغوب فيه من قبل مستخدمي القوائم المالية المنشورة، ولأن هناك مجموعة من الدوافع أو المحددات الكامنة قد تدفع إدارات منشآت الأعمال إلى اختيار طريقة أو سياسة محاسبية دون أخرى لمعالجة البنود الواردة في القوائم المالية، وذلك لتحقيق أغراض معينة مثل إخفاء مشاكل الأداء بها، أو تجميل حساباتها ورسم صورة جيدة للمنشأة؛ لذلك فإن الفائدة الحقيقية من استخدام هذه القوائم المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم تتوقف على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيقي لها وكذلك الأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها، وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية المنشورة.

مما سبق يتضح ضرورة إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن دوافع الإدارة بشأن التغير الاختياري للطرق والسياسات المحاسبية: إذ يؤثر تغيرها على دلالة القوائم المالية؛ مما يؤثر على درجة اعتماد هؤلاء المستخدمين على هذه القوائم وإمكانية اتخاذهم للقرارات الاقتصادية الرشيدة.

هذا وتواجه مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة أزمة فقدان الثقة والمصداقية نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأي العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من المنشآت والبنوك عن سبب عدم إعطاء المراجعين إشارات إنذار بخصوص تلك المنشآت، حيث تم توجيه الاتهامات ضد مكتب آرثر أندرسون والذي يواجه دعاوى قضائية بسبب دوره كمراجع حسابات شركة إنرون الأمريكية للطاقة التي انهارت في عام 2001م وما تلا ذلك من اكتشاف مواطن خلل محاسبية وفضائح مالية في شركات أخرى.

أما عن دور المراجع الخارجي تجاه الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيير فيها. فلقد أشارت كل من معايير المراجعة الدولية والأمريكية والسعودية والمصرية والخاصة بتقرير المراجع الخارجي إلى أن المراجع الخارجي قد يختلف مع الإدارة حول بعض الأمور مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها أو طرق تطبيقها، أو مدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية، فإذا كانت مثل هذه الاختلافات مهمة بالنسبة للقوائم المالية، يجب على المراجع أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً.

وهكذا يتضح ضرورة أن يوضح المراجع الخارجي في تقريره أسباب اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة وأثرها على القوائم المالية وبيان ما إذا كانت تحسن من الموقف المالي للمنشأة أم لا، وذلك

عن طريق إضافة فقرة في تقريره تشير إلى هذا التغيير المحاسبي وأسبابه وأثره وبيان ما إذا كانت إدارة المنشأة قد حققت أهدافها من إجراء هذا التغيير المحاسبي أم لم تحققه.[1]

إن المراجع الخارجي لابد أن يتزود بمعلومات عن الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء قرارات إدارات منشآت الأعمال بشأن اختيار أو تغيير الطرق والسياسات المحاسبية، وخاصة في حالة منشآت الأعمال المتعثرة، إذ تميل الإدارة في تلك المنشآت المتعثرة لإجراء اختيارات أو تغييرات للطرق والسياسات المحاسبية لتحقيق أغراض معينة، أو لإخفاء مشاكل الأداء بها، أو للالتفاف حول مواقف تعاقدية معينة، أو لرسم صورة جيدة للمنشأة، ففهم وإدراك مراجع الحسابات للدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء قرارات الإدارة بشأن اختيار أو تغيير الطرق والسياسات المحاسبية واستجابته واستناده إلى ذلك في تخطيطه للأعمال التفصيلية لعملية المراجعة. سوف يمكنه من التخطيط السليم لحجم عينة المراجعة، ومن ثم التخطيط الملائم للوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز عملية المراجعة وبالتالي تحقيق الكفاءة والفعالية في أدائه لعملية المراجعة.

هذا ويمكن الحد من الغش والتلاعب المحاسبي في القوائم المالية عن طريق ما يلي:

1- فيما يتعلق بالتحكم في توقيت تنفيذ العمليات، فيمكن تضييق نطاق ذلك عن طريق إعادة التقييم المستمر للبنود داخل الحسابات، ومن ثم فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة يتم تحديدها كل عام بمجرد حدوثها وليس عند الرغبة في التخلص من الأصل.

2- فيما يتعلق بالعمليات المصطنعة فيمكن معالجتها عن طريق تطبيق مفهوم الجوهر فوق الشكل، أي أن الجوهر الاقتصادي للعملية وليس الشكل القانوني لها هو الذي يحدد الجوهر المحاسبي، وبالتالي فإن العمليات المتعلق بعضها ببعض سوف يتم المحاسبة عنها على أساس أنها عملية واحدة.

3- إن إساءة استخدام عملية التقدير الشخصي يمكن علاجها بطريقتين، إحدى هاتين الطريقتين تحديد القواعد التي تحكم أو تقلل من التقدير الشخصي، ويلعب المراجعون دورا في تحديد هذه التقديرات غير السليمة، أما الطريقة الأخرى فهي تطبيق مفهوم الثبات والاتساق أي أن المنشأة التي تختار سياسة محاسبية تناسب سنة معينة لابد لها أن تستمر في تطبيقها في السنوات التالية.

4 - تضييق نطاق الاختيار بين البدائل المحاسبية وتحديد الحالات التي تتطلب تطبيق ممارسة معينة، ولابد أن يكون هناك أيضا ثبات في ممارسة السياسة المحاسبية من سنة لأخرى، لأن المنشأة التي

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص46.

تختار ممارسة معينة تحقق لها النتائج المرغوب فيها في إحدى السنوات لابد لها أن تستخدم الممارسة نفسها في السنوات المستقبلية حتى لو أدت إلى نتائج غير مرغوب فيها.[1]

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية

يعتبر أسلوب تحليل النسب من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وأكثرها كفاءة في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية، فهو يمكن المحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية من الحصول على نظرة أكثر عمقاً عن حالة المنشأة المالية وعن أدائها من خلال التحليل القائم على النسب المالية، ويمكن عن طريق حساب المؤشرات والنسب للبيانات الحالية ومقارنتها بما هو متوقع اعتمادا على بيانات السنوات السابقة أو على الموازنات أو مؤشرات الصناعة الحصول على رؤية أوضح للبنود ذات مخاطر التحريف المرتفعة، فمثلا إذا أظهرت المقارنة تقلبات أو انحرافات غير متوقعة أو عندما لا تحدث تقلبات كانت متوقعة فإن ذلك يشير إلى وجود غش واحتيال في القوائم المالية، لذلك يجب على المحلل المالي أن يقوم بالتحري عما إذا كانت هذه الانحرافات ناتجة عن تحريف في واحد أو أكثر من المتغيرات المستخدمة في حساب النسبة أو المؤشر، ويمكن استخدام النسب المالية في كشف الغش والتلاعب في القوائم المالية كما يلي:

أولاً: اكتشاف التقييم غير الملائم للأصول

إن إدارة المنشأة قد تقوم بتضخيم أصولها بغرض تحسين صورة المنشأة ووضعها المالي أمام المستثمرين، فالمنشأة تستخدم هذه الصورة الوهمية عن أصولها للحصول على تمويل جديد أو سداد المديونيات الحالية. ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف التقييم غير الملائم للأصول كما يلي:

أ- يمكن للمحلل المالي اكتشاف التقييم الخاطئ للمخزون ومدى تقادمه وصعوبة تصريفه عن طريق معدل دوران المخزون، حيث تقيس هذه النسبة عدد مرات بيع المخزون خلال الفترة فإذا كان المخزون مغالى في تقييمه أو متقادما أو يصعب تصريفه انخفضت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بما هو متوقع وذلك لزيادة قيمة متوسط المخزون عما هو متوقع.

ب- كما يمكن للمحلل المالي عن طريق نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات الكشف عن عدم تسجيل البضائع المشترات ضمن المخزون ليمكن تجنب الاعتراف بالمصاريف المرتبطة ببيع المخزون. فإذا لم تدخل هذه القيمة في المخزون فإنه بالتالي لا توجد مصاريف مرتبطة ببيع هذه البضاعة ويمكن عن

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص46.

طريق ذلك تضخيم أرباح المنشأة، فكلما قلت هذه النسبة عما هو متوقع دل ذلك على احتمال وجود غش في تقييم المخزون.[1]

ت- كما يمكن للمحلل المالي عن طريق نسبة مجمل الربح الكشف عن وجود تحريف في تكلفة المبيعات وفي تقييم المخزون، فإذا لم يتم تسجيل المخزون فإنه بالتالي لن توجد تكلفة لهذا المخزون مرتبطة ببيعه وهذا سوف يجعل مجمل الربح المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة كبيراً نسبياً وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع نسبة مجمل الربح ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالقيمة المتوقعة له.

ت- كما يمكن للمحلل المالي عن طريق النسبة نفسها الكشف عن وجود مصاريف متعلقة بالمخزون تم حسابها ضمن المخزون وتم الاعتراف بها في الفترة التالية ضمن تكلفة المبيعات، حيث يدل على ذلك انخفاض نسبة مجمل الربح وخاصة في الفترة التالية لنهاية العام.

ج- يمكن عن طريق استخدام معدل دوران المدينين اكتشاف التقييم المغالى فيه للمدينين فهذه النسبة تقيس عدد مرات تحصيل المدينين خلال الفترة، وبالتالي فإن المغالاة في تقييم المدينين سيؤدي إلى انخفاض المعدل عن القيمة المتوقعة وبالتالي زيادة فترة التحصيل، وذلك يعني وجود مشاكل مع العملاء.

ثانيا: اكتشاف التبويب الخاطئ للأصول

عندما تقوم المنشأة بالتبويب غير المناسب لأصولها الثابتة فإنها تثبت هذه الأصول في ميزانيتها، ولكن تسجلها في المكان الخاطئ، وتقوم الإدارة بذلك ليمكنها من تحسين نسبة التداول للمنشأة حيث تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة في سداد التزاماتها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة ويمكن للإدارة عن طريق التبويب الخادع تصنيف الأصول الثابتة على أنها متداولة مما يمكنها من التلاعب في نسبة التداول لتحقيق مصلحتها.

ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف التبويب الخاطئ للأصول كما يلي:

أ- يمكن للمحلل المالي الكشف عن التبويب الخاطئ للأصول عن طريق نسبة التداول أو عن طريق نسبة التدفق النقدي إلى الالتزامات المتداولة ومقارنتها بالقيمة المتوقعة لها ومراعاة عدم ارتفاعها المفاجئ مع الأخذ في الاعتبار: هل المنشأة في حاجة إلى التبويب الخاطئ للأصول كالدخول في اتفاقية قرض تتطلب نسبة تداول معينة.

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص257.

ب- كما يمكن للمحلل المالي أيضاً الكشف عن التبويب الخاطئ للأصول عن طريق نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول فإذا حدث انخفاض كبير في هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود تبويب خاطئ للأصول.

ثالثاً: اكتشاف الإيراد الوهمي

تقوم بعض المنشآت بالتلاعب في عمليات المبيعات عن طريق البيع العملاء وهميين بغرض تضخيم الإيرادات وذلك عن طريق تزييف فواتير البيع لعملاء حقيقيين أو غير حقيقيين أو التلاعب في أوامر بيع العملاء بزيادة الأسعار أو الكميات المباعة.[1]

ويمكن استخدام النسب المالية في اكتشاف الإيراد الوهمي كما يلي:

1- يلاحظ أن المبيعات الدائنة التي يتم تزييفها لن يتم تحصيلها، فإذا لاحظ المحلل المالي وجود مديونية عالية لم يتم تحصيلها كان ذلك إشارة على إيرادات مزيفة ووهمية لذلك يجب على المحلل المالي استخدام نسبة معدل دوران المدينين وحساب متوسط فترة التحصيل حيث يقل معدل دوران المدينين وتزيد فترة التحصيل مقارنة بالقيمة المتوقعة مما يشير إلى إيراد وهمي.

2- كما يجب على المحلل المالي استخدام نسبة مجمل الربح فإذا وجد زيادة غير معقولة في هذه النسبة مقارنة بالقيمة المتوقعة وخاصة في آخر شهر أو الربع الأخير من السنة: فإن ذلك يدل على وجود إيرادات وهمية لأن المنشأة التي تثبت إيراداً وهميا في سجلاتها دون إثباتها للتكلفة المتعلقة بهذه المبيعات سوف يرتفع نسبة مجمل الربح لها كما قد ينتج هذا الارتفاع نتيجة التلاعب في أسعار المبيعات.

3- كما يمكن للمحلل المالي تحليل المصروفات المختلفة عن طريق استخدام نسبة المصروفات إلى صافي المبيعات فإذا وجد أن هذه النسبة تتجه للانخفاض في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود مبيعات وهمية.

4- كما يجب على المحلل المالي فحص تكاليف نقل البضاعة المباعة، فمن المعروف أنه كلما زادت المبيعات زادت تكاليف النقل فإذا وجدت مبيعات وهمية فبالتالي لم يتم نقلها وبمقارنة هذه التكاليف بالسنوات السابقة أو بمؤشرات الصناعة يمكن الكشف عن المبيعات الوهمية، ويمكن للمراجع اكتشاف ذلك عن طريق تكلفة النقل للجنيه الواحد من المبيعات عن طريق نسبة مصروفات تكلفة النقل إلى صافي المبيعات، فإذا

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص257.

وجد أن هذه النسبة تتجه للانخفاض في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود مبيعات وهمية.

5- يجب على المحلل المالي ملاحظة العلاقة الطردية بين المبيعات ومردوداتها والخصم الممنوح عليها، فزيادة المبيعات تعني وجود فرصة كبيرة لزيادة مردودات المبيعات وكذلك الخصم الممنوح عليها وبالتالي زيادة المخصصات المحددة لهذه البنود فإذا انخفضت نسبة المخصصات إلى المبيعات في نهاية الفترة مقارنة بالقيمة المتوقعة دل ذلك على احتمال وجود إيرادات وهمية.[1]

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص257.

المبحث الثالث: حالات الغش والتلاعب في التقارير المالية

المطلب الأول: حالات الغش والتلاعب في النفقات

يقوم مراجع الحسابات بمجموعة من الإجراءات الهادفة في مجملها إلى التحقق من صحة وسلامة النفقات التي تصرفها أو تنفقها المؤسسة من أي تحريفات قد تصيبها، ومن هذه الإجراءات المطبقة ما يلي:

أولا: إجراءات عامة لمراجعة النفقات يقوم مراجع الحسابات بتحديد الأهداف التي يسعى من ورائها التحقق من المصروفات وسلامتها من أي تحريفات قد تمسها وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المطبقة عند المراجعة نعرضها كما يلي:[1]

1- التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر، ولتحقيق ذلك يتبع مراجع الحسابات الآتي:

أ- المراجعة المستندية والحسابية لعينة من المصروفات من أول إثباتها في اليوميات المختلفة إلى ترحيلها وترصيدها في الحسابات الخاصة بها.

ب- اختبار وفحص القيود الخاصة بتكلفة المبيعات ومقارنتها بأوامر الشحن الصادرة حيالها.

ت- التأكد من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بالخصم المسموح به وذلك بمراجعة مدفوعات العملاء مع مراعاة مند الائتمان الممنوحة.

ث- اختبار وفحص كيفية احتساب تكلفة العمل وتتبع الاستقطاعات حتى الوصول إلى صافي المدفوع.

ج- التأكد من وجود وتطبيق سياسة واضحة للتفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية واختبار مدى الثبات في تطبيقها.

2- التحقق من أرصدة حسابات المصروفات الظاهرة بقائمة الدخل، ولتحقيق ذلك يتبع الأتي:

أ- اختبار مدى الثبات في تبويب وتصنيف بنود المصروفات المختلفة.

ب- التحري عن أسباب الاختلافات الكبيرة إن وجدت في أرصدة بعض المصروفات من فترة لأخرى.

ت- التحري عن أسباب الانحرافات بين المصروفات الفعلية والمصروفات المعيارية.

3- التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، وذلك بإتباع الآتي:

[1] ادريس عبد السلام الشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 316- 317.

أ- تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمبيعات وذلك للتحقق من مدى تحقق الإيراد.

ب- تحديد ومعرفة الحد الفصل للمشتريات وذلك للتحقق من صحة تسجيل المصروفات الخاصة بالفترة تحت المراجعة.

ت- البحث عن أي التزامات لم تثبت في الدفاتر.

ث- اختبار وفحص حسابات الأصول الثابتة للتحقق من أنه ليس هناك مصروفات قد رسملة والتي كان من المفروض اعتبارها مصروفات إيراديه لنفس الفترة.

4- التحقق من أن هناك سياسة واضحة وثابتة للتفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط العادي وتلك الخاصة بالنشاط غير العادي وغير المتكرر.

المطلب الثاني: حالات الغش والتلاعب في الرواتب والأجور

يعتبر بند الرواتب والأجور من أهم بنود المدفوعات النقدية التي تتطلب دقة في الرقابة الداخلية عليها، بالإضافة إلى عناية تامة من مراجع الحسابات في فحصها ومراجعتها، حيث قد تكون مجالا كبيرا للتلاعب أو الاختلاس باستخدام أحد الأساليب التالية:[1]

أ- إدراج أسماء عمال وهميين بقوائم الأجور، بقصد صرف أجور الأسماء أشخاص غير موجودين فعلا، واختلاس قيمة هذه الأجور بتزوير التواقيع

ب- اختلاس المبالغ المستقطعة من الرواتب والأجور لحساب ضريبة الدخل أو حساب الضمان الاجتماعي.

ت- إدراج مبالغ غير صحيحة كمصروفات انتقال أو إقامة للعمال، أو لأجور العمال المؤقتين واختلاس هذه المبالغ.

ث- التلاعب في مجاميع الكشوف أو في العمليات الحسابية بها، بهدف سحب مبالغ أكبر من المبالغ المستحقة

ج- اختلاس مبالغ الأجور التي لم يقم أصحابها باستلامها لسبب أو لآخر.[2]

2- الاختلاسات في دورة المشتريات والمدفوعات:

[1] عبد الكريم على الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2002، ص105.

[2] أمين السيد أحمد لطفي دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد مرجع سبق ذكره، ص 314 315.

إن أكثر أحداث الغش شيوعا في مجال المشتريات يتمثل في قيام مرتكبو الغش بإصدار مدفوعات للموردين.

3- صور الممارسات المحاسبية الخاطئة بالمدفوعات للحصول على أعمال (الرشاوى).[1]

المطلب الثالث: اجراءات اكتشاف الغش والتلاعب في النفقات والرواتب

يتمثل هدف مراجع الحسابات من مراجعة القوائم المالية للمؤسسة التأكد من خلوها من أي تحريفات أو تلاعبات قد تمسها وتأثر على صحتها، ولتحقيق هذا الهدف يعتمد مراجع الحسابات على مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد والعمل على اكتشاف أي غش أو خطأ قد تتضمنه القوائم المالية.[2]

إجراءات اكتشاف الغش والتلاعب في النفقات:

يقوم مراجع الحسابات بمجموعة من الإجراءات الهادفة المراجعة الأصول من قبل مراجع الحسابات وهي:

اجراءات عامة لمراجعة النفقات:

1- التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر.

2- المراجعة المستندية والحسابية لعينة من المصروفات من أول إثباتها في اليوميات المختلفة إلى ترحيلها.

3- اختيار وفحص القيود الخاصة بتكلفة المبيعات ومقارنتها بأوامر الشحن الصادرة.

4- التأكد من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بالخصم المسموح به وذلك بمراجعة مدفوعات العملاء مع مراعاة مدد الائتمان الممنوحة.[3]

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] ادريس عبد السلام الشناوي، ص316-317.

[3] غسان فلاح المطارنة، ص94.

خلاصة الفصل:

لقد ادت عمليات الغش والاحتيال الكبيرة الى تم الابلاغ عنها على مدار العشرين عاما الماضية الى تدمير وتعريض ثقة اصحاب المصلحة والمساهمين والمستثمرين على حدا السواء، وقد زادت هذه الحقائق من التركيز على أنشطة وأدوات الوقاية والكشف Gabrellid Media li2019.

حيث شغل هذا الموضوع كما نال حظه ايضًا من جانب مهني وعليه تلعب موثوقية البيانات المالية والمحاسبة من قبل الشركة دورا هاما في كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية كما يلعب المنفق الخارجي دورا مهما في إخفاء المصداقية والشرعية على القوائم.

عمليا الغش مكلف لذلك من المهم للغاية منع واكشاف الحدث الاحتيالي لتجنب الخسائر الكبيرة والأضرار التي تلحق بالصحة المالية للشركات، فاكتشاف الغش هو نظام ديناميكي يتم فيه تعزيز نشاط التدقيق التقليدي بأدوات جديدة مثل قانون بينفورد benfords low ونموذج Beneish Model ومع ذلك قد يلتبس ماكرة ومبتكرة خاصة عندما تكون مهارات المدفق محدودة في اكتشاف الغش حيث اكدت دراسة حديثة قامت بها الباحثة عمروش.

(ومن الناحية العلمية في حالة اكتشاف المدفق لأي نوع من الأخطاء او الغش عليه ان يقوم بإبلاغ الإدارة فورا وذلك من خلال الاتصال بإدارة الشركة والطلب منها فورا القيام بإجراء التعديلات اللازمة، وعند استجابتها لطلب المدفق وإجراء ما طلب منها بإصدار منها يقوم تقرير تصنيف حول شرعية البيانات المالية.

الفصل التطبيقي

تمهيد الفصل التطبيقي:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، وما كان أن يبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيرته من إطارات وموظفين، وهو كغيره من البنوك التجارية من خلال معاملاته يتعرض لخطر القرض من خلال عمليات منحه للقرض.

حيث سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري في هذه الدراسة على الجانب التطبيقي، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية ميدانية بالمجمع الجهوي للاستغلال –ميلة وفروع

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجمع الجهوي للاستغلال –ميلة.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الإحصائية المتبعة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (مجمع الاستغلال الجهوي بميلة)

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع المتغيرات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة أمام البنوك الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن البنك قد بذل مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها السوق، وهذا للحفاظ على مكانته في السوق كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق البنكية وضع البنك الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط البنكي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300وكالة محلية و39مديرية جهوية مؤطرة بأكثر من 7000عامل ما بين إطار وموظف، بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140 وكالة أثناء تأسيسه، وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة [1].

أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82-106المؤرخ في 13مارس 1982،حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته كاملة للقطاع العمومي، وقد أسس بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد وكلت له مهمة تحويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، والصناعي، الري البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

أ.مهمة البنك

تتمثل المهمة الرئيسية للبنك هي تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

ب-أهداف البنك

يتطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

[1] www :badr –bank :net ;date de consultation 20 /04 / 2022 20: 14 :a
رقم 82-106المؤرخ في 13مارس 1982المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،الجريدة الرسمية ،العدد 11، 1982/03/16.

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.

تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

المطلب الثاني : محطات مهمة في تاريخ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وخدماته

أ. محطات مهمة في تاريخ بنك الفلاحة والتنمية BADR

منذ تأسيسه عرف البنك عدة محطات مهمة وعدة تحولات نوجزها في ما يلي[1]:

- 1982: تأسيس بنك أبوظبي التجاري بتاريخ 13مارس 1982شركة عمومية ذات أسهم،
- **1992**: وضع برنامج**SYBO**.للتواصل مع فروعه المختلفة ولإدارة العمليات اليومية البنكية. [2]
- **1994**: طرح منتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب "بدر".
- **1998**: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك **Cib((Bancaire Carte LATER**
- **2000**: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف بالبنك وإنجاز مخطط تسوية له لمطابقة القيم المعمول بها دوليا.
- **2001**: تطهير الحساب المالي والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة ببعض الوكالات الرائدة **(وكالة عميروش والشراقة)**،وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- **2004**:تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- **2004**:إطلاق الموقع الإلكتروني للبنك على الأنترنيث وهو أول بنك أطلق هذه الخدمة في الجزائر.
- **2009**:إطلاق خدمة البنك على الخط للإطلاع على الرصيد وخدمات أخرى
- **جوان 2011**:تعميم استخدام البريد الإلكتروني للتواصل بين الوكالات البنكية ولإرسال واستقبال الملفات فيما بينها وبين المديرية العامة.

[1] تم جمع هذه المادة بالإعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

[2] شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR،ترتبط الوكالات البنكية ابالمديرية العامة واختصار لـ**system bancaire universe**.وهي شركة تأسست عام 1995بهدف إصدار البطاقات الإلكترونية لمختلف المؤسسات المالية الجزائرية .

- **جانفي 2012:**بدأ مشروع تصفية الحسابات، وهو عبارة عن مشروع مهمته تصفية كل الحسابات الموجودة على دفاتر الوكالات البنكية تمهيدا لإطلاق برامج جديدة لإدارة العمليات البنكية خلف البرنامج.
- **مارس 2016:**إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ما قبل عمليات التجارة الخارجية خاصة الزبائن من فئة المؤسسات.

ب-منتجات وخدمات البنك

1-محاور النشاطات الاستراتيجية للبنك

حددت محاور النشاطات الاستراتيجية التي يتم التركيز عليها من قبل البنك في:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي.

2-الخدمات البنكية التقليدية والحديثة من البنك

1-خدمات الحسابات: وتشتمل على حسابات الشيك بالدينار، الحسابات بالعملة الصعبة، حسابات دفتر التوصيل، حسابات توفير الشباب، حسابات الودائع، سندات الصندوق.

2-2-خدمات البطاقات المغناطيسية: يعمل البنك على توفير مختلف البطاقات البنكية لزبائنه وتشتمل على بطاقات السحب، البطاقات البنكية ما بين البنوك، بطاقات التوفير، البطاقات الكلاسيكية.

2-3-خدمات التأمين: وتشتمل على خدمات التأمين للأشخاص، التأمين الفلاحي والتأمين على الممتلكات، وهذه الخدمات متوفرة على مستوى أكثر من 100 وكالة بنكية.

2-4-خدمات القروض: والتي تعتبر أهم الخدمات بالنسبة للبنك وتضم تشكيلة واسعة من القروض القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل.

- القروض الموجهة لتمويل النشاطات دورة الاستغلال، وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، قروض الربط، التسبيقات على البضائع، الخصم التجاري، الضمانات البنكية، القرض الفلاحي الرفيق.

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وهي عبارة عن قروض متوسطة الأجل أي القروض التي لا تتعدى السنة، مثل القروض متوسط الأجل الكلاسيكي، القرض الفلاحي التحدي، القرض الفلاحي القدير، القرض المستندي، القرض الإيجاري، القرض طويل الأجل الكلاسيكي.
- القروض الخاصة مثل القروض الموجهة للبناء الريفي، القروض الموجهة لتمويل مشاريع تشغيل الشباب المختلفة، وتشمل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2-الخدمات البنكية عبر الأنترنيت من البنك

بالإضافة إلى الخدمات التقليدية والحديثة، يوفر البنك بعض الخدمات عبر شبكة الأنترنيت وهي:

2-1-خدمةE-BANKING: وهي خدمة البنك على الخط **Online** من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهي خدمة موجهة إلى زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات، وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة، 24ساعة على 24.

إن الدخول إلى الخدمة آمن، وكل المعلومات التي تتبادلها مع البنك من خلال الموقع مشفرة عن طريق **البروتوكول**bit 128 ssl certificat**والموقع** يطلب من المستخدم الموافقة على هذا البروتوكول من أجل إكمال التواصل مع الموقع، كما يتطلب اشتراكا مسبقا لدى الوكالة المحلية. أين يتواجد الحساب البنكي، يتلوه إعطاء الزبون اسم مستخدم وكلمة عبور، اللذان يتيحان له الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالخدمة، وقد خصص البنك موقعا خاصا لهذه الخدمة وهو**E-Banking**كما يمكن توجيه الزبون إلى موقع الخدمة عن طريق الموقع الرسمي للبنك.

وتتيح هذه الخدمة لزبائن البنك ب:

- الاطلاع على الرصيد: وتظهر مختلف العمليات الحاصلة على الحساب في آخر 30يوم.
- البحث عن العمليات الخاصة بالحساب: ويمكن ذلك عن طريق إما البحث عن رقم العملية أو تاريخها أو المبلغ أو العملة، ثم تظهر صفحة تتضمن نتيجة البحث مع خيار عرض الكشف الخاص بالعملية على الموقع أو تحميله بصيغة **pdf**.

•تحميل كشوفات الحساب: تتيح للمستخدم إمكانية تحميل كشف العمليات على الحاسوب الخاص بالمستخدم حسب الصيغة التي يختارها**'cvs، Excel، Pdf**، أو الاطلاع على الكشف عبر الموقع مباشرة، وهذا يتطلب أن يكون لدى المستخدم قارئ خاص بملفات **pdf.**

- عرض قائمة للوكالات المحلية: يتوفر للمستخدم خيار الدخول إلى قائمة الوكالات، وتضم القائمة رمز الوكالة، العنوان وأرقام الهاتف والفاكس الخاص بها.
- تغيير كلمة المرور: يتيح البنك لزبائنه إمكانية تغيير كلمة المرور، وينصحهم بتغييرها خاصة إذا تجاوزت عمليات الدخول إلى الخدمة من خلال هذه الكلمة عتبة 80مرة، ويتم إرسال رسالة شخصية إلى المستخدم تذكرة تحثه على تغيير هذه الكلمة.
- الرسائل الشخصية: يستطيع البنك التواصل مع زبائنه عبر هذه الخدمة من خلال الرسائل الشخصية.

•إرسال الملفات (خدمة خاصة بزبائن البنك المشتركين من المؤسسات):من خلال شريط العناوين العمودي المتواجد على يسار الشاشة، يمكن للزبائن من المؤسسات الدخول إلى خدمة إرسال الملفات الخاصة بأوامر التحويل، وكذا الاقتطاعات الأوتوماتيكية.

2-2-خدمة ما قبل عمليات التجارة الخارجية: في 15مارس 2016 تم إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ما قبل عمليات التجارة الخارجية **" pre-domicilation operation de commerce exterieur "**وهي خدمة خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات، وتهتم بالمعالجة الإلكترونية للعمليات الخاصة بعمليات القرض المستندي، الاعتماد المستندي والتحويلات الحرة، حيث أصبح بإمكان هذه المؤسسات أن تسجل في الموقع الإلكتروني للبنك وتحصل على اسم مستخدم وكلمة عبور تمكنها من تقديم طلب الاستفادة من خدمة العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية والشروط المتعلقة بذلك، ولا يتم التوجه نحو الوكالات البنكية إلا بعد تلقي إشعار بالموافقة على الطلب للمؤسسة المعنية وتمكن هذه الخدمة لزبائنها من ربح الوقت وكذا التكاليف.

المطلب الثالث: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال بميلة

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتمية الريفية بولاية ميلة، وكذا هيكله التنظيمي، وفي الأخير سنحاول التطرق إلى المهام التي يقوم بها البنك وذلك من خلال:

المطلب الأول: تعريف المجمع الجهوي بميلة

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003مقره بلدية ميلة حي 500مسكن، ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003،وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.

ويكمن الدور الرئيسي للمجمع في ما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التقني واللوجيستيكي للوكالات التي تشرف عليها.
- يقوم بعملية التنسيق بين الوكالات.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.
-

كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 09وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

- **وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

الجدول رقم(02):وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: (www. badr-bank.dz)

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة، وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار هذه الأخيرة (الوكالات) مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ومهامه

1- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة.

الشكل رقم(01):الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

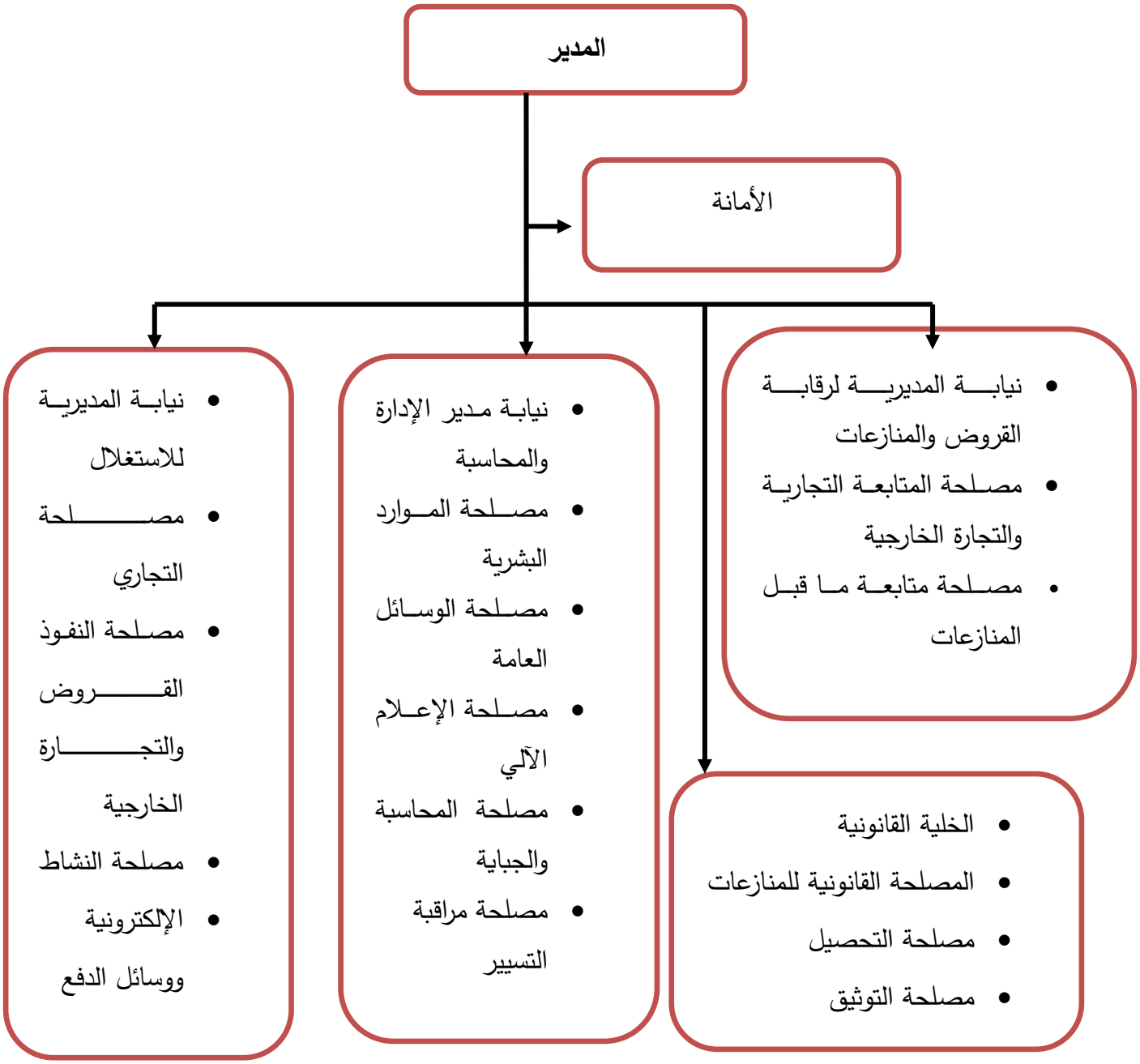

المصدر :معلومات من المديرية العامة للمجمع الجهوي للإستغلال بميلة –سنة 2022

2- مهام المجمع الجهوي للاستغلال بميلة

يقوم البنك بالمهام التالية:

- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.
- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير، دون توفير، حسابات الشيك وغيرها.
- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض.
- تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- خصم وتحويل الأوراق التجارية.
- قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية).
- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
- يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية
- يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

المبحث الثاني: تصميم الدراسة الميدانية

المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به والإمكانيات المادية المتاحة، وجدنا أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي (الاستبانة)، إضافة إلى اعتماد الأدوات الأخرى في جمع البيانات كالمقابلات والملاحظات.

وعليه فقد قمنا بتصميم استبانة الدراسة معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة في نفس المجال.

وقد تكونت الاستبانة من جزئين: الجزء الأول يتعلق بالمتغيرات الشخصية والخصائص الوظيفية لعينة الدراسة ممثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الوظيفة، مدة العمل بالشركة)، أما الجزء الثاني من الاستبانة فيتعلق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ويتكون من (50) عبارة، وفق المحاور التالية:

1) المحور الأول: يساهم تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ويشتمل هذا المحور على (07) عبارات.

2) المحور الثاني: يساهم تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ويشتمل هذا المحور على (05) عبارات.

3) المحور الثالث: يساهم تطبيق مبدا الافصاح والشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، ويشتمل هذا المحور على (04) عبارات.

4) المحور الرابع: يساهم تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، ويشتمل هذا المحور على (05) عبارات.

5) المحور الخامس يساهم تطبيق مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية، ويشتمل هذا المحور على (07) عبارات.

واستخدمنا التقسيم الخماسي الليكارتي حيث يقابل كل فقرة من محاور أداة الدراسة خمسة خيارات مقسمة إلى درجات كما يلي:

- درجة (1) غير موافق بشدة
- درجة (2) غير موافق.
- درجة (3) موافق بدرجة متوسطة.

- درجة (4) موافق.
- درجة (5) موافق بدرجة عالية.

كما اعتمدنا على الملاحظة كأداة لجمع البيانات والحقائق من واقع المواقف والتصرفات والحالة الراهنة لتفسير أسباب بعض الممارسات والسلوكات الخاصة بمساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في البنك موضع الدراسة، خصوصا أثناء قيامنا بالدراسة الاستطلاعية.

إضافة إلى اعتمادنا على المقابلة كأداة بحث مباشرة تستخدم في مساءلة مجموعة من المسؤولين في الادارة العليا والوسطى.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا -الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الجزائرية، وتم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها وبلغ عدد المحكمين (05)

وفي ضوء تصويبات المحكمين قمنا بإعداد أداة هذه الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية

ثانيا- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قمنا بتطبيقها ميدانيا على بيانات العينة الكلية حيث قام بحساب معامل الارتباط (كاندال) لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه، كما توضح ذلك الجداول التالية، وتم تقريب الأرقام إلى رقمين عشريين للاختصار.

الجدول (03): معاملات ارتباط كاندال لعبارات محور: يساهم تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الإدارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية **بالدرجة الكلية للمحور**

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	**0.63**	الخامسة	**0.53**
الثانية	**0.73**	السادسة	**0.84**
الثالثة	**0.81**	السابعة	**0.74**
الرابعة	**0.55**		

****دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

الجدول (04): معاملات ارتباط كاندال لعبارات محور يساهم تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية **ويشتمل هذا المحور على (07) عبارات بالدرجة الكلية للمحور**

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	**0.84**	الخامسة	**0.66**
الثانية	**0.92**		
الثالثة	**0.73**		
الرابعة	**0.57**		

****دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

الجدول (05): معاملات ارتباط كاندال لعبارات محور يساهم تطبيق مبدا الافصاح والشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية **ويشتمل هذا المحور على (07) عبارات. بالدرجة الكلية للمحور**

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	**0.63**	الرابعة	**0.53**
الثانية	**0.73**	الخامسة	**0.84**
الثالثة	**0.55**		

****دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

الجدول (06): معاملات ارتباط كاندال لعبارات محور يساهم تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية **بالدرجة الكلية للمحور**

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	**0.75**	الرابعة	**0.64**
الثانية	**0.71**	الخامسة	**0.87**
الثالثة	**0.81**		

الجدول (07): معاملات ارتباط كاندال لعبارات محور يساهم تطبيق مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية **بالدرجة الكلية للمحور**

رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور	رقم العبارة	درجة الارتباط بالمحور
الأولى	**0.88**	الخامسة	**0.63**
الثانية	**0.65**	السادسة	**0.91**
الثالثة	**0.94**	السابعة	**0.74**
الرابعة	**0.65**		

يتضح من الجداول السابقة أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

ثالثا- ثبات أداة الدراسة:

اقترح كرونباخ (Cronbach) معادلة تعتمد على متوسط معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس أطلق عليها معامل ألفا (Coefficient Alpha) لاختبار ثبات (Reliability) أو تجانس (Homogeneity) المقياس واتساقه الداخلي (Internal Consistency). حيث أن معامل "ألفا كرونباخ" كلما كان (0.7) فأكثر دل ذلك على الثبات والاتساق الداخلي للمقياس المستخدم[1].

وقد أجرينا خطوات الثبات على العينة بطريقة "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha)، لقياس ثبات الاستبانة تم احتساب معامل (ألفا كرونباخ) كمعامل للثبات الكلي، وارتباط الفقرات والجدول رقم () يبين معاملات (ألفا كرونباخ) لأبعاد الدراسة بالإضافة إلي معامل الثبات الكلي.

[1] جولي بالانت: **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (Spss)**، ط2، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2009، ص 111.

الجدول (08): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) حسب المحاور

إسم البـعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	07	0.911
انظمـة التـدقيق فـي تعزيـز اكتشـاف الغـش والتلاعب بالتقارير المالية	05	0.859
الافصـاح و الشـفافية فـي تعزيـز اكتشـاف الغـش والتلاعب بالتقارير المالية	04	0.941
ادارة المخـاطر فـي تعزيـز اكتشـاف الغـش والتلاعب بالتقارير المالية	05	0.7321
دور و حقـوق المسـاهمين فـي تعزيـز اكتشـاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	07	0.915

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الـ (SPSS)

وبلغ معامل الثبات الكلي **(0.805)**، وهو أكبر من **(0.70)** مما يدل علي أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا ما يسمح بتطبيقها على جميع أفراد عينة الدراسة[1].

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية لاستبيان الدراسة

بعد الحصول على وثيقة تسهيل المهمة من معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تم توزيع الإستبانات على عينة الدراسة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، والبالغ عددها(50) إستبانة وقد استردت الطالبة (44) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وهو ما يشكل نسبة 88% من العدد الإجمالي للعينة.

[1] أنظر الملحق رقم (02): قياس معاملات الثبات بإستخدام **طريقة ألفا كرونباخ** باستخدام (SPSS).

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يرمز له اختصارا بالرمز (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية...الخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي...الخ. وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

1- المدى: حيث بعد إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة أي (5/4=0.8)، تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة (1+0.8=1.8)، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلي:

- من 1 إلى 1.8 يمثل الرأي غير موافق بشدة.
- من 1.81 إلى 2.6 يمثل الرأي غير موافق.
- من 2.61 إلى 3.4 يمثل الرأي موافق بدرجة متوسطة.
- من 3.41 إلى 4.2 يمثل الرأي موافق.
- من 4.21 إلى 5 يمثل الرأي موافق بشدة.

2- **التكرارات والنسب المئوية:** تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان.

3- **معامل ارتباط كاندال:** أستخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (الاتساق الداخلي لأداة الدراسة).

4- **اختبار ألفا كرونباخ:** لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

سيتم في هذا المبحث وصف المتغيرات الشخصية، وعرض مستويات تواجد أبعاد المتغير في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة، وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، مدة العمل بالبنك)، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن وصفة عينة الدراسة على النحو التالي.

1. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجدول رقم (09)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

العامل	الفئة	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	32	%72.72
	أنثى	12	%27.27
	المجموع	44	%100

يتضح من الجدول رقم (09) أن توزيع الذكور في العينة قد بلغ (32) فرد و بنسبة 72.72% من مجموع المبحوثين، وهذا يعني أن ما يزيد على نصف من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، علما أن عدد الإناث كان (12) موظفة وبنسبة 27.27% من المجموع الكلي للعينة المبحوثة، ويعزى ذلك إلى أن المرأة تفضل العمل في مجالات أخرى كالصحة والتعليم.

2. توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

الجدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

العامل	الفئة	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 20 سنة	00	00
	20 سنة–إلى أقل من31 سنة	12	27.27
	31 سنة– إلى أقل من50سنة	27	61.36
	من 50 سنة فما فوق	05	11.36

يتضح من الجدول رقم (10) أن (27) من إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 31 سنة إلى أقل من 50 سنة وهم الفئة الأكبر بنسبة 61.36%، في حين أن (12) منهم يمثلون ما نسبته 27.27% من إجمالي العينة المبحوثة قد كانت أعمارهم من 20 سنة إلى أقل من 31 سنة، بينما يلاحظ أن (05) موظفين تتراوح أعمارهم من 50 سنة و فوق بنسبة 11.36%، ويبلغ عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن بين 20سنة (00) فرد.

3.توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (11)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

الفئة	العدد	النسبة %
ثانوي	10	22.72
جامعي	33	75
دراسات عليا	1	2.27
المجموع	44	100

تبين من الجدول رقم (11) أن (33) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 75% من إجمالي عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس أو ماستر وهم أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة المبحوثة، تلاها الأفراد الذين يحملون المؤهل الثانوي والبالغ عددهم (10) فرد بنسبة 22.72%، و أخيرا فرد واحد منهم يمثل ما نسبته 2.27% لديه مؤهل شهادة عليا بنسبة 2.27%.

3. توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي

الجدول رقم (12)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

العامل	الفئة	الفئة	النسبة %
المستوى الوظيفي	موظف	30	68.18
	رئيس مصلحة	08	18.18
	عون تنفيذي	06	13.63

يتضح من الجدول رقم (12) أن (30) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 68.18% من إجمالي عينة الدراسة هم من مستوى (موظف) وهي الفئة الأعلى من أفراد الدراسة، في حين أن (08) منهم يمثلون ما نسبته 18.18% من إجمالي عينة الدراسة هم من مستوى (رئيس مصلحة)، وأخيرا فإن (06) أفراد من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 13.63% هم من فئة (عون تنفيذي)، وهذا أمر منطقي كون أغلب موظفي البنك موظفون.

4. توزيع عينة الدراسة وفق متغير مدة العمل:

الجدول رقم (13)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير مدة العمل

العامل	الفئة	العدد	النسبة %
مدة العمل	أقل من 5 سنوات	15	34.09
	5 سنوات–إلى 15 سنة	15	34.09
	16 سنوات– إلى 25سنوات	10	22.72
	25سنوات فأكثر	4	9.09

يتضح من الجدول رقم (13) أن (30) من المبحوثين تقل مدة عملهم بالبنك على05 سنوات و الذين تزيد خبرتهم بالعمل أكثر من 05 سنوات إلى 15 سنة هم الفئة الغالبة بحيث أن عدد أفراد كل فئة هو 15 فرد بنسبة 34.09% في حين أن عدد أفراد الموظفين الذين تمتد مدة عملهم من 16 سنة إلى 25 سنة هم 10 موظفين بنسبة 22.72%، أما عدد المبحوثين الذين تتجاوز مدة عملهم 25 سنة فهم 04 موظفين بنسبة 09.09 %

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

الجدول رقم (14) استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (لمساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم الفقرة	المجـال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	يساهم الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المطبق من قبل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.25	0.69	2	مرتفع
02	يتم مراعاة التسلسل الاداري التسليم بشكل يحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.91	0.89	4	مرتفع
03	يتمتع اعضاء مجلس الادارة العليا بالمؤهلات العلمية و العلمية المناسبة لاكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.14	0.78	3	مرتفع
04	يتم الاشراف علي تطبيق الانظمة و القوانين في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.26	0.66	1	مرتفع
05	يتم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئة مجلس الادارة مما يسهم في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.45	0.58	7	متوسط
06	هناك فهم وادراك لدي الادارة التنفيذية العليا لأنشطة و استراتيجيات الاعمال والسياسات المعتمدة وحجم المخاطر المقبولة مما يعزز من فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.78	0.84	5	مرتفع
07	تدرس لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الملاحظات والتقارير السلبية التي يقدمها المدقق الخارجي وتعمل علي عدم تكرارها لاحقا	3.67	0.64	6	مرتفع
	مساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.92	0.44	2	مرتفع

يعرض الجدول رقم (14) نتائج تحليل المحور الأول وهو محور **مساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية** والذي كانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي (7) أسئلة تمثلت في الأسئلة من (7-1) كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد

(3.92) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة مرتفعة وهو إشارة إلى اقتناع أفراد عينة الدراسة **بمساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية** حيث جاءت الفقرة رقم (04) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26) وبانحراف معياري (0.66)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة مرتفعة الفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.69)، في حين جاءت الفقرة رقم (03) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.14)وانحراف معياري (0.78)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة تأثير مرتفعة الفقرة رقم (02) بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (6)0.89 وجاءت الفقرة رقم (06) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.84)، في حين جاءت الفقرة رقم (07) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.64)، بينما جاءت في المرتبة السابعة وبدرجة تأثير مرتفعة الفقرة رقم (05) بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.58).

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

الجدول رقم (15)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية) **مرتبة حسب متوسطات الموافقة**

رقم الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
08	يتم الالتزام بتطبيق القوانين وانظمة التدقيق مما يعزز فرص اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.29	0.58	1	مرتفع
09	يوجد توعية مناسبة لدي دائرة التدقيق عن حجم مخاطر المعلومات المالية والإجراءات لها مما يعزز اكتشاف الغش والتلاعب	4.18	0.59	3	مرتفع
10	يساعد وجود إجراءات و اليات مناسبة لرقابة المخاطر الرئيسة من قبل الرقابة الداخلية في تعزيز لاكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.22	0.58	2	مرتفع
11	يتمتع كادر التدقيق بالمؤهلات العلمية و العلمية اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.17	0.57	4	مرتفع
12	تعين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العمومية يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية	4.06	0.51	5	مرتفع
	مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.07	0.39	1	مرتفع

يعرض الجدول رقم (15) نتائج تحليل المحور الثاني والذي جاء قياسه عن طريق (05) أسئلة تمثلت في الأسئلة من (12–8) كما وضحت في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.07) وبدرجة موافقة (مرتفعة) وهو أعلى متوسط، وهذه إشارة للإدراك الكبير لأفراد عينة الدراسة لمستويات مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية حيث جاءت الفقرة رقم (08) في

المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.29) وبانحراف معياري (0.58)» تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة تأثير مرتفع الفقرة رقم (10) بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.58)» في حين جاءت الفقرة رقم (09) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.59)»: بينما جاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة تأثير مرتفعة الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.57). في حين جاءت الفقرة رقم (12) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.51).

المطلب الرابع: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

الجدول رقم (16)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (مساهمة تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية) **مرتبة حسب متوسطات الموافقة**

رقم الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
13	الافصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.20	1.05	3	متوسط
14	توجد اسس و اليات يتم بموجبها تصنيف المعلومات المالية وغير المالية الدورية و غير الدورية بشكل فوري تعزز من اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.26	1.01	2	متوسط
15	الافصاح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية في الوقت المناسب و بالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.10	1.02	6	متوسط
16	يلتزم المصرف بنشر التوعية المالية و المصرفية للأطراف ذات العلاقة مما يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.19	1.07	4	متوسط
	مساهمة تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.19	0.72	4	متوسط

يبين الجدول رقم (16) نتائج تحليل المحور الثالث والذي يتمثل في مساهمة تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية

في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية أين جاء قياسه عن طريق (04) أسئلة تمثلت في الفقرات من (16-13) كما هو موضح في أداة الدراسة بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.11) وبدرجة موافقة (متوسطة) أي أن أفراد البنك المبحوث لايرون ان هناك مساهمة لتطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية حيث تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لكل الفقرات بين 3.26-3.10

المطلب الخامس: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

الجدول رقم (17)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (مساهمة تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية) **مرتبة حسب متوسطات الموافقة**

رقم الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
17	يتم الالتزام بتطبيق القوانين وانظمة التدقيق مما يعزز فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.25	0.38	1	مرتفع
18	يوجد توعية مناسبة لدي دائرة التدقيق عن حجم مخاطر المعلومات المالية والإجراءات لها مما يعزز اكتشاف الغش والتلاعب	4.14	0.39	3	مرتفع
19	يساعد وجود إجراءات و اليات مناسبة لرقابة المخاطر الرئيسة من قبل الرقابة الداخلية في تعزيز لاكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.18	0.38	2	مرتفع
20	يتمتع كادر التدقيق بالمؤهلات العلمية والعلمية اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.13	0.37	4	مرتفع
21	تعين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العمومية يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية	4.02	0.31	5	مرتفع
	مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.03	0.19	1	مرتفع

يعرض الجدول رقم (17) نتائج تحليل المحور الرابع والذي جاء قياسه عن طريق (05) أسئلة تمثلت في الأسئلة من (17–21) كما وضحت في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.03) وبدرجة موافقة (مرتفعة) وهو أعلى متوسط، وهذه إشارة للإدراك الكبير لأفراد عينة الدراسة لمستويات مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية حيث جاءت الفقرة رقم (17) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.38)» تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة تأثير مرتفع الفقرة رقم (19) بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.38)» في حين جاءت الفقرة رقم (18) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.39)»: بينما جاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة تأثير مرتفعة الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.37). في حين جاءت الفقرة رقم (21) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.31).

المطلب السادس: النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لمساهمة تطبيق مبدا الافصاح والشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

الجدول رقم (18)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (مساهمة تطبيق مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية) **مرتبة حسب متوسطات الموافقة**

رقم الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
22	يتم المحافظة علي حقوق المساهمين مثل حق الحضور و التصويت و مناقشة اسئلتهم حلال اجتماعات الجمعية بشكل يحد من الغش و التلاعب بالتقارير المالية	4.01	0.69	1	مرتفع
23	اجتماعات الجمعية العمومية العادية و الغير العادية تعزز من وعي المساهمين بالغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.85	0.62	3	مرتفع
24	تزويد المساهمين بجدول اعمال اجتماعات الجمعية العمومية و التقارير المرفقة به خلمن قبل من الاجتماع يعزز من اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.75	0.54	4	مرتفع

25	سرعة تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم في الوقت المناسب تؤدي الي اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	2.70	0.68	6	متوسط
26	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم في الوقت المناسب تؤدي الي اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	2.89	0.83	5	مرتفع
27	المحافظة علي المعاملة العادلة من جميع المساهمين و عدم تسريب معلومات من الداحل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم قبل الافصاح عنها تساعد في زيادة الثقة بالتقارير المالية	3.92	0.74	2	مرتفع
28	يمنح المساهمين حق المساءلة و الرقابة غلي المصرف بما يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	2.66	0.61	7	متوسط
	تطبيق مبدا دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.42	0.68	-	متوسط

يعرض الجدول رقم (18) نتائج تحليل المحور الأول وهو تطبيق مبدا دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية والذي كانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي (7) أسئلة تمثلت في الأسئلة من (28–22) كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.42) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة متوسطة وهو إشارة إلى اقتناع متوسط لأفراد عينة الدراسة لمساهمة تطبيق مبدا دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية حيث جاءت الفقرة رقم (22) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.01) وبانحراف معياري (0.69)، تلتها في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة مرتفعة الفقرة رقم (27) بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.74)، في حين جاءت الفقرة رقم (23) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.62)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة تأثير مرتفعة الفقرة رقم (24) بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.54) وجاءت الفقرة رقم (26) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (0.83)، في حين جاءت الفقرة رقم (25) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (0.68)،

بينما جاءت في المرتبة السابعة وبدرجة تأثير متوسطة الفقرة رقم (05) بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.61).

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، وبالاستناد إلى كل ما سبق الجدول رقم (19) يختبر الفرضية الرئيسية كما يلي:

الجدول رقم (19)

استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور (مساهمة تطبيق مبدأ دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية) **مرتبة حسب متوسطات الموافقة**

رقم البعد	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	مساهمة تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.92	0.44	3	مرتفع
02	مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.07	0.39	1	مرتفع
03	مساهمة تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	3.19	0.72	5	متوسط
04	مساهمة تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	4.03	0.19	2	مرتفع
05	تطبيق مبدا دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.42	0.68	4	متوسط
–	تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية	3.72	-	-	مرتفع

المبحث الثالث: استنتاجات وتوصيات الدراسة

المطلب الأول: استنتاجات الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحديد الكشف عن مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في البنك موضع الدراسة، وقد أجابت الدراسة عن تساؤل البحث من حيث تحديد نسب الأهمية لمتغيرات الدراسة، و بناء عليه توصلت الدراسة من خلال تحليل الفرضيات إلى:

1- كشفت نتائج الدراسة عن وجود مساهمة لتطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في البنك موضع الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى تعرض المصارف التجارية لدرجة عالية من المخاطر.

2- تبين من نتائج اختبار الفرضيات مساهمة تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في البنك محل الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى أنه يتم الإشراف على تطبيق الأنظمة والقوانين بصرامة.

3- تبين من نتائج اختبار الفرضيات وجود مساهمة لتطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك محل الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى نوعية المخاطر والمعلومات المالية.

4- تبين من نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود مساهمة لتطبيق مبدا الافصاح والشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك محل الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى لنشر التوعية المالية والمصرفية للأطراف ذات العلاقة.

5- تبين من نتائج اختبار الفرضيات وجود مساهمة لتطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية للبنك محل الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى بتواجد تدقيق بالمؤهلات العلمية والعملية.

6- تبين من نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود مساهمة لتطبيق مبدأ دور وحقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية للبنك محل الدراسة، وتعزو الطالبة هذه النتيجة إلى

بالمحافظة على المعاملة العادلة بين المساهمين وعدم تسريب المعلومات داخل المصرف لزيادة الثقة بالتقارير المالية.

المطلب الثاني: التوصيات Recommendations:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي:

- توضيح الروابط القوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة واكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية.
- تقديم إطار مفهومي وعملي للمساهمة المحتملة لمبادئ الحوكمة في معالجة هذه المسألة الحيوية.
- تحسين نظام المراقبة الداخلية والخارجية والجهات المتخصصة في اكتشاف الممارسات الغير قانونية.
- تقليل تكلفة التموين وضمان المستثمرين لتجنب الأزمات في مبدأ اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية.

خاتمة

الخاتمة

بناء على ما تمت مناقشة في هذه المذكرة بعنوان "مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بتقارير المالية" يمكن استنتاج أن تطبيق مبادئ الحوكمة يلعب دورا حاسما في تحقيق شفافية و مصداقية المعلومات المالية، وكذلك اكتشاف و منع اي ممارسات غير مشروعة مثل الغش و التلاعب بالتقارير المالية. سنلخص النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في هذا السياق.

اولا: تطبيق مبادئ الحوكمة يشمل وضع هياكل و أليات تحكم مؤسسية قوية تضمن المساءلة والشفافية في اعداد و تقديم التقارير المالية. يجب ان يتمتع اعضاء مجلس الادارة و المديرين التنفديين بالكفاءة و النزاهة و الخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة و التحقيق من صحة التقارير المالية المقدمة.

ثانيا: يجب تعزيز استقلالية و حيادية لجان المراجعة و المراقبة المالية في المؤسسة. ينبغي ان تتكون هذه اللجان من اعضاء غير تنفيذيين مستقلين و مؤهلين، و يجب أن تتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق من صحة التقارير المالية والكشف عن أي ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية.

ثالثا: يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة وجود نظام قوي لإدارة المخاطر ورصد الغش و التلاعب المحتمل في التقارير المالية. ينبغي وجود آليات للكشف عن سلوكيات غير لمشروعة و تقييم الجوانب الحساسة للعمليات المالية للشركة، بما في ذلك تقنيات متقد

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلت الى عدة نتائج نظرية وعلمية موضحها فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

1- الجانب النظري:

1- التعرف على مدي مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في كشف الاحتيال و التلاعب بالتقارير المالية.

2- تعتبر حوكمة البنوك والشركات لها اثار ايجابية في التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية و الادارة كما تضبط توزيع الحقوق و المسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة بعمل الشركة.

3- يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة و قواعدها بشكل فعلي الى الحد من ارتكاب الغش و التلاعب بالتقارير المالية وزيادة كفاءة ادائها.

4- تعرف لأسباب وحالات ارتكاب الغش و التلاعب في التقارير المالية واجراءات اكتشافها.

2-الجانب التطبيقي:

1- العمل على تطوير وتعزيز حوكمة البنوك في تقييم أداء البنوك التجارية.

2- العمل على استقطاب الخبارات الفنية والمؤهلات القادرة على اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- إقامة الدورات التدريبية المخصصة حول موضوع حوكمة البنوك حول مساهمة تطبيق مبادئ اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

انطلاقا من دراستنا لهدا الموضوع نلاحظ أن هناك العديد من الافكار التي تؤكد لنا ان البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة لذلك يبقى البحث في مجالاته خصبا.

ونختم دراستنا ببعض النقاط البحثية على امل تكون دراسات في المستقبل

- ✎ - دراسة حول مدي تطبيق الحوكمة و الشركات في البنوك .
- ✎ - دراسة حول مدي تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية.
- ✎ -دراسة الاستبيان لتعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية على المصارف التجارية في الجزائر لتحقيق اهداف هذا البحث.

المراجع

1- الكتب:

1) احمد حملي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة ثانية، دار الصفاء للشر، الاردن، 2005.

2) أميرة فرج يوسف، **حوكمة الشركات**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.

3) حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

4) حسين احمد دحدوح حسين يوسف القاضي، مراجعة المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر التوزيع، 2009، الجزء الأول.

5) الرباعي يوسف عبده وآخرون، محامية البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اليمن 2011.

6) سالم بن سلام بن حميد الفتيلي، **حوكمة الشركات المساهمة العاملة في سلطنة عمان**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

7) سامح محمد رضا رياض أحمد، اكتشاف التلاعبات المالية، مركز البحوث تصميم واخراج وطباعة الادارة العامة للطباعة والنشر، مملكة العربية السعودية.

8) طارق عبد العال، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2015.

9) عارف عبد الله، المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2014.

10) عبد الكريم على الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى دائرة المكتبة الوطنية، الأردن.

11) عبد الوهاب نصر، على خدمات مراقب الحسابات لسوق مالي، المتطلبات المهنية ومشاكل العلمية ومراجعة المعربة الدار الجامعة مصر – 2002.

12) علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

13) غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005

14) محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري–دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009.

15) مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها–أسبابها–تداعياتها–أفاقها)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

2_ مذكرات الماجيستر:

1) أرزاق أبوب كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، مذكرة ماجستير منشورة، فلسطين، 2008.

2) آسيا لقراني، مسؤولية الحسابات في الكشف عن الغش والخطأ في القوائم المالية، دراسة حالة على مستوى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: محاسبة وادارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل: سنة 2016–2017.

3) سدرة نسيمة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية خلال فترة 1990–2000**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012.

4) سليماني رشيدة، **آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات التأمين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

5) عبيدي نبيل، مسعودي ياسر، **دور التدقيق البنكي في إرساء مبادئ الحوكمة البنكية–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، 2016–2017.

6) عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتامين، جامعة المسيلة، 2011–2012.

7) هني محمد فؤاد طرق التقييم الماسي لعناصر القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013.

3_ التقارير و المجلات:

1) بريش عبد القادر، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006.

2) حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي–حالة دول شمال إفريقيا–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، الجزائر، 2009.

3) زواق (2017) التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقيقين الخارجيين، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع.

4) صالح الفيدة، محمد التواسية، العوامل المؤثرة على اكتشاف الاخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان محاسبة العودي، مجلة الاقتصاد، جامعة علوم التطبيقية، الاردن، عدد 60، 2007، ص67.

5) عبيدي نعيمة، **أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة نقدية تحليلية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة الاغواط، 2014.

6) عمروش ص لعريبي وعمروش، (2022) التحديات التي تواجه ممارسي مهنة التدقيق في ظل البيئة الالكترونية دراسة ميدانية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد التاسع، العدد الأول.

7) محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009.

8) محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعايرها**، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15-17 ديسمبر، 2012.

4- الملتقيات:

1) عبد الرزاق بن زاوي، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 7-6 ماي 2012.

2) شرقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار الجهاز المصرفي**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 11-10 أكتوبر، 2009.

3) عبد الحليم فضيلي، كمال رزيق، **أنظمة التامين على الودائع بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي (الواقع التجربة والدروس)**، مدخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة شلف، 14-15 ديسمبر 2004.

4) أحمد نبيل، ي؛ وعبد الحليم، أ. ح. م (2018) العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد، 22 العدد السادس.

5) شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

5-المواقع الإلكترونية:

- اطلع عليه بتاريخ 2014/03/03 www.almohabi.com/2009/10 fraud and-ditor html

الملاحق

الملحق رقم(01): الاستبيان

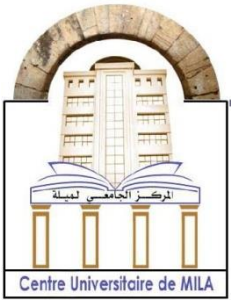

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استبيان

عنوان المذكرة

مدي مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

(دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية في الجزائر) ميلة.

الطالبة

بوالطواطو فيروز

إشراف الأستاذ

بوطلاعة محمد

تحية طيبة وبعد:

في اطار تحضير لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية اقتصاد نقدي و بنكي بعنوان "مدي مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية في الجزائر). للسنة الجامعية 2023/2022 يشرفني ان أتقدم لكم بهذا الاستبيان راجين من سيادتكم المحترمة ان تتفضلوا بالمساهمة في هذه الدراسة من خلال اجابتكم الصادقة عن هذا الاستبيان والاجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة بما يتفق مع وجهة نظركم بكل دقة وموضوعية. وذلك بوضع علامة (x) في المربع الذي يتفق مع رايكم مع التأكيد بانه سيتم التعامل مع الإجابات بالسرية التامة وتستخدم لأغراض علمية فقط.

وفي الأخير لكم جزيل الشكر على تعاونكم معي....

القسم الأول:

يرجى وضع علامة (x) امام الفئة التي تعبر عن رأيكم:

1_ الجنس:

☐ ذكر ☐ انثى

2_السن:

☐ اقل من 20 ☐ من 20-30

☐ من 30-50 ☐ أكثر من50

3_المستوى التعليمي:

☐ ثانوي

☐ جامعي

☐ دراسات عليا

4_المستوى الوظيفي:

موظف ☐ رئيس مصلحة ☐ عون تنفيذ ☐

5_مدة العمل:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-إلى 15 سنة ☐ من 16-إلى 25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة

القسم الثاني: يرجى وضع العلامة (x) في الخانة المقابلة للإجابة التي تراها مناسبة.

	المحور الأول: يساهم تطبيق مبدا عضوية وهيكل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية					
	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا		محايدة		قليلة جدا
	يساهم الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي المطبق من قبل مجلس الادارة في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يتم مراعاة التسلسل الاداري التسليم بشكل يحد من الغش والتلاعب بالتقارير المالية					
	يتمتع اعضاء مجلس الادارة العليا بالمؤهلات العلمية و العلمية					

	المناسبة لاكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يتم الاشراف علي تطبيق الانظمة و القوانين في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يتم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئة مجلس الادارة مما يسهم في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية					
6	هناك فهم وادراك لدي الادارة التنفيذية العليا لأنشطة و استراتيجيات الاعمال والسياسات المعتمدة وحجم المخاطر المقبولة مما يعزز من فرص اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية					
7	تدرس لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الملاحظات والتقارير السلبية التي يقدمها المدقق الخارجي وتعمل علي عدم تكرارها لاحقا					

المحور الثاني: يساهم تطبيق مبدا انظمة التدقيق في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا		متوسطة	قليلة	قليلة جدا

	يتم الالتزام بتطبيق القوانين وانظمة التدقيق مما يعزز فرص اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يوجد توعية مناسبة لدي دائرة التدقيق عن حجم مخاطر المعلومات المالية والإجراءات لها مما يعزز اكتشاف الغش والتلاعب					
	يساعد وجود إجراءات و اليات مناسبة لرقابة المخاطر الرئيسة من قبل الرقابة الداخلية في تعزيز لاكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يتمتع كادر التدقيق بالمؤهلات العلمية و العلمية اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	تعين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العمومية يزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية					

المحور الثالث: يساهم تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

	الافصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	توجد اسس و اليات يتم بموجبها تصنيف المعلومات المالية وغير المالية الدورية و غير الدورية بشكل فوري تعزز من اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					

	الافصاح غن المعلومات ذات الاهمية النسبية في الوقت المناسب و بالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يلتزم المصرف بنشر التوعية المالية و المصرفية للأطراف ذات العلاقة مما يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					

المحور الرابع: يساهم تطبيق مبدا ادارة المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا		متوسط		قليلة جدا
	وجود لجنة ادارة مخاطر تتمتع بالاستقلالية و الاصلاحيات يساعد في اكتشاف الغش تلاعب بالتقارير المالية					
	يعمل المصرف بخطة استراتيجية ووقائية شاملة حالية و مستقبلية لإدارة المخاطر مما يعزز فرص اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	توفر انظمة و اجراءات فعالة و متطورة لإدارة المخاطر يساعد في الحد مما بممارسة الغش و التلاعب					

	بتقارير المالية					
	يتم التواصل بشكل مباشر و فعال بين دائرة المخاطر و كل من مجلس الادارة و الدوائر الأحرى مما يعزز من فرص اكتشاف الغش و التلاعب					
	يساهم توفر المؤهلات العلمية و الملية في مجال ادارة المخاطر في الحد من الغش و التلاعب بتقارير المالية					

المحور الخامس: يساهم تطبيق مبدا دور و حقوق المساهمين في تعزيز اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية

	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسط		قليلة جدا
	يتم المحافظة علي حقوق المساهمين مثل حق الحضور و التصويت و مناقشة اسئلتهم حلال اجتماعات الجمعية بشكل يحد من الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	اجتماعات الجمعية العمومية العادية و الغير العادية تعزز من وعي المساهمين بالغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	تزويد المساهمين بجدول اعمال					

	اجتماعات الجمعية العمومية والتقارير المرفقة به خلمن قبل من الاجتماع يعزز من اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	سرعة تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم في الوقت المناسب تؤدي الي اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة لهم في الوقت المناسب تؤدي الي اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					
6	المحافظة علي المعاملة العادلة من جميع المساهمين و عدم تسريب معلومات من الداخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم قبل الافصاح عنها تساعد في زيادة الثقة بالتقارير المالية					
7	يمنح المساهمين حق المساءلة و الرقابة غلي المصرف بما يساعد في اكتشاف الغش و التلاعب بالتقارير المالية					